جامعة عمار ثليجي بالأغـواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع

دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة ميدانية في محافظة الغابات لولاية الاغواط"

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالبة:

– بوزالخ أحلام

إشراف الأستاذ:

– د قرزو بغداد

لجنة المناقشة :

الدكتور	محبوبي محمد	رئيسا
الدكتور	د قرزو بغداد	مقررا
الدكتور	حماد مختار	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وعرفان

قال الله عز وجل: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا الطريق وشرفنا بإنجاز هذا العمل فالحمد لله حمدا نستعين به ونتوكل عليه فيه ومن خلال إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أعده قصرة

من بحر أتقدم بالشكر الجزيل إلى الجامعة التي احتضنتنا بحضنها الواسع، إدارة وأساتذة وعمالا وكل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب.

كما أشكر كل الشكر أساتذة العلوم السياسية وخاصة الأستاذ المشرف قرزو بغداد الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته الثمينة أدامه الله وأنار دربه.

وإلى كل من ساعدني ودعمني معنويا وماديا .

وإلى كل الأساتذة الذين أمدو لنا يد العون

طيلة مشوارنا الدراسي

ولا أنسى الأيادي التي ساعدتنا في كتابة هذه المذكرة

بوزالخ أحلام

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقني لبلوغ هذه الدرجة من العلم وأسأله درجة النجاح وأن يفتح لي بطاعته ويختتمها بمغفرته إلى نوره وحبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي إلى اللذان مهما فعلت من أجلهما لن أوفيهما حقهما.

إلى اللذان قال فيهما الرحمن "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"

إلة أول من ارتسمت ملامحه أمام وجهي لحظة تسرب نور هذا الوجود

إلى عيني إلى زهرة أشم عبق عطرها فترد روحي إلي

إلى من تطأ الجنة تحت قدميها إلى أمي الغالية حفظها الله.

إلى من كد وجد لكي أعيش حياة كريمة إلى الأسد الذي أحتمي بحماه

إلى وسام قلبي إلى من أفخر بكوني ابنته أبي الغالي حفظه الله

إلى من حملوني همومهم وحملتهم همومي شقيقات قلبي مباركة وخديجة وصفاء

وإلى اخوتي : محمد-عمر-أحمد

وإلى توأمتا روحي وحافظتا أسراري وسليلتا قلبي روفيدة، ونجاة

وعشت معهم أسعد اللحظات شلة البهجة.

وإلى صديقة الجامعة زينوبة

إلى التي مدت لي يد العون فكانت نعم السند إلى من ساعدتني في كتابة هذه المذكرة فاطمة

إلى من أملك مكانة في قلبه وإلى كل من ملك مكان في قلبي

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء

إليهم إهداء المحبة والسلام أدامهم الله وأثابهم جنة الأنام إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي

بوزالخ أحلام

ملخص الدراسة:

أهمية هذا البحث تتمثل في كونه يتطرق لموضوع مهم في الوقت الحاضر، أين تواجه المؤسسات تحديا جديدا، ألا وهو التنمية المستدامة، فالبحث عبارة عن تنبيه لأهمية تبني هذا المفهوم وإدماجه ضمن اهتمامات المؤسسة العمومية.

على أساس ما تقدم يتم طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بمحافظة الغابات بولاية الأغواط؟

للإجابة على إشكالية الدراسة كان لابد من إختبار صحة الفرضيات التالية:

-**الفرضية الرئيسية:**

يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة .

-**الفرضيات الفرعية:**

يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .

يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة .

يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .

إرتأينا أن نستخدم المنهج الوصفي لموضوع دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الغابات لولاية الأغواط.

وفي بحثنا هذا اخترنا أداة الاستمارة و هذا راجع لطبيعة الموضوع فهي الأداة المناسبة التي تخدم بحثنا. وموضوعنا استدعى الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 40 عامل بمحافظة الغابات لولاية الأغواط. بعد توزيع الاستبيان عليهم قمنا باستخراج أهم النتائج المهمة التالية:

-تتبنى محافظة الغابات بولاية الأغواط نظام الإدارة البيئية

- اهتمام المحافظة بالإصغاء إلى المتعاملين معها للتعرف على أرائهم بشان جودة خدماتها.

-تحسن محافظة الغابات الإستغلال الجيد للموارد المتاحة من أجل تخفيض التكاليف.

-الإستغلال الأمثل للمواد الأولية من طرف المؤسسة والإهتمام بتخفيض إستهلاكها للطاقة.

- إهتمام المؤسسة بالتكوين وتدريب للعاملين بالمؤسسة.

-وجود تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة .

-وجود تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

-وجود تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة .

-وجود تأثير معنوي لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة البيئية، التنمية المستدامة.

Abstract:
The importance of this research is that it deals with an important topic at the present time, where institutions face a new challenge, which is sustainable development. The research is an alert to the importance of adopting this concept and integrating it within the interests of the public institution.
On the basis of the foregoing, the following problem is raised: What is the impact of the application of the environmental management system on achieving the dimensions of sustainable development in the governorate of Forests in Laghouat?
To answer the problem of the study, it was necessary to test the validity of the following hypotheses:
The main premise:
There is an impact of the application of the environmental management system on achieving the dimensions of sustainable development.
Sub-hypotheses:
There is an impact of the application of the environmental management system on achieving the economic dimension of sustainable development.
There is an impact of the application of the environmental management system on achieving the environmental dimension of sustainable development.
There is an impact of the application of the environmental management system on achieving the social dimension of sustainable development.
We decided to use the descriptive approach to the topic of the role of environmental management in achieving sustainable development in the forest governorate of Laghouat.
In our research, we chose the questionnaire tool, and this is due to the nature of the topic, as it is the appropriate tool that serves our research.
Our topic called for relying on a simple random sample of 40 workers in the forest governorate of Laghouat. After distributing the questionnaire to them, we extracted the following important results:
The governorate of forests in the state of Laghouat adopts the environmental management system
The governorate's interest in listening to its customers to get their opinions on the quality of its services.
Forest conservation makes good use of available resources in order to reduce costs.
Optimum utilization of raw materials by the institution and attention to reducing its energy consumption.
-The institution's interest in training and training for the institution's employees.
There is an impact of the application of the environmental management system on achieving the economic dimension of sustainable development.
There is an impact of the application of the environmental management system on achieving the environmental dimension of sustainable development.
There is an impact of the application of the environmental management system on achieving the social dimension of sustainable development.
There is a significant impact of the application of the environmental management system on achieving the dimensions of sustainable development.
Keywords: environnemental management, sustainable development.

فهرس المحتوى

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	
مقدمة.	1
1-مشكلة الدراسة.	2
2-فرضيات الدارسة.	3
3-أهمية الدراسة.	3
4-أهداف الدارسة.	4
5-أسباب اختيار الموضوع.	4
6-مفاهيم الدراسة.	5
7-الدراسات السابقة.	6
8-صعوبات الدراسة.	8
9-هيكل الدراسة	8
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة البيئية	
تمهيد	10
المبحث الأول: ماهية الإدارة البيئية	11

المطلب الأول: التطور التاريخي للإدارة البيئية	11
المطلب الثاني: مفهوم الإدارة البيئية	13
المطلب الثالث: خصائص الإدارة البيئية و مميزاتها	20
المبحث الثاني: جوانب أساسية في الإدارة البيئية	23
المطلب الأول: أهمية و أهداف الإدارة البيئية	23
المطلب الثاني: مبادئ الإدارة البيئية ودوافع تبنيها من طرف المشاريع الصناعية.	26
المطلب الثالث: مزايا الإدارة البيئية وعوائقها	31
المبحث الثالث: محددات عمل الإدارة البيئية	35
المطلب الأول: الأطراف المعنية بالإدارة البيئية	35
المطلب الثاني: أسس الإدارة البيئية (الوظائف الإدارية).	37
المطلب الثالث: مهام الإدارة البيئية في المشاريع	43
خلاصة الفصل.	45
الفصل الثاني: التنمية المستدامة	
تمهيد	47
المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة	48
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	48
المطلب الثاني: نشأة التنمية المستدامة	49
المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة	50
المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة	52
المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة	52
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	54
المبحث الثالث: استراتيجيات وتحديات التنمية المستدامة	57
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة	57
المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة	58

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة	59
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد:	63
المبحث الأول: تقديم محافظة الغابات بولاية الأغواط	64
المطلب الأول: لمحة عن محافظة الغابات لولاية الأغواط وهياكلها:	64
المطلب الثاني: مهام ومصالح محافظة الغابات لولاية الأغواط:	65
المطلب الثالث: أنواع الأسلاك بمحافظة الغابات لولاية الأغواط	67
المطلب الرابع: سياسة تسيير الموارد البشرية في محافظه الغابات	73
المبحث الثاني: تحديد المنهج و التقنيات المستعملة:	74
المطلب الأول– المنهج: يمثل المنهج :"الطريقة المنظمة لاكتشاف الحقائق وأثرها،	74
المطلب الثاني– التقنيات المستعملة :	74
المبحث الثالث– عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:	77
المطلب الأول: تفريغ البيانات الشخصية	77
المطلب الثاني: البيانات المتعلقة بمتغير الإدارة البيئية	79
المطلب الثالث: البيانات المتعلقة بمتغير التنمية المستدامة	85
المطلب الرابع: نتائج الدراسة:	89
المطلب الخامس: استنتاج عام	91
خاتمة	93
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	توزيع العينة حسب الجنس	77
02	توزيع العينة حسب السن	77
03	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	78
04	توزيع العينة حسب الوظيفة	78
05	توزيع العينة حسب الاقدمية	79
06	وضوح سياسة الإدارة البيئية	79
07	توثيق سياسة الإدارة البيئية وإعلانها لجميع الموظفين	79
08	التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة	80
09	فحص وتحليل الأثار البيئية	80
10	إجراءات تنفيذ المتطلبات القانونية لأنظمة الإدارة البيئية	81
11	تحديد المؤسسة لأهداف متكاملة للإدارة البيئية	81
12	توفير الإدارة العليا كافة الموارد الأساسية لتنفيذ النظام البيئي	82
13	تحديد المسؤوليات الخاصة بالعمال	82
14	وضع إجراءات وأسس تضمن الكفاءة في الاتصالات	82
15	حفظ ومراقبة الوثائق	83
16	قيام المؤسسة بضبط العمليات والأنشطة المرتبطة بالإدارة البيئية.	83
17	وضع الإجراءات لمواجهة الحوادث والمواقف الطارئة.	83
18	وضع الإجراءات لمراقبة وقياس أداء نظام الإدارة البيئية.	84
19	احتفاظ المؤسسة بسجلات لمتابعة الأنشطة والعمليات.	84
20	مساهمة المؤسسة في القيمة الاقتصادية المضافة.	85
21	سعي المؤسسة لتحسين نتائجها المالية.	85
22	تخفيض حجم الفضلات والمهملات	85
23	الاستغلال الأمثل للموارد الأولية	86

24	سعي المؤسسة لتخفيض استهلاك الطاقة.	86
25	اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا صديقة البيئة.	86
26	تخفيض استهلاك الماء والكهرباء.	87
27	توافق الأعمال مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي.	87
28	تلبية احتياجات المجتمع في الوقت .	87
29	سعي المؤسسة في تحسين الأجور والامتيازات الاجتماعية	88
30	اهتمام المؤسسة بالتكوين والتدريب المستمر للعمال.	88

مقدمة

مقدمة:

إن فكرة الاهتمام بالبيئة ليست بالجديدة على مجتمعنا لكن الجديد فيها هو معناها فقد انحصرت سابقا في العناية بالنظافة والحفاظ على الموارد البيئية و نشر الوعي الصحي بأيسر السبل لكن حاليا أصبحت مشكلة حقيقة خطيرة تستوجب الحذر والبحث عن حل للوقاية والحفاظ على وجودنا على هذه الكرة الأرضية تعتبر البيئة المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان والتي تتكون من العناصر غير أن هذه البيئة خاضعة لما يحيط بها من نشاطات، وتطورات صناعية فهي لا تستطيع مقاومة ما يحدث فيها من تغيرات التي يقوم بها الإنسان في شتى المجالات، وللأسف فإن هذا الأخير هو المسؤول الأول والمسبب الرئيسي لهذه الأضرار بسب الاستغلال الغير العقلاني لهذه الموارد الطبيعية ومع تزايد المشاكل البيئية وتعقدها ظهرت موجة التحذيرات حول التوازن الطبيعي الذي بدأ يظهر اختلاله للأعيان الأمر الذي أدى إلى ضرورة مواجهة هذه المشاكل وبالتالي احتل موضوع البيئة الصدارة والأولوية في الاهتمامات سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي فعقدت من اجلها العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية من أجل ضمان حمايتها وتحقيق التوازن البيئي كما كان الحال في الجزائر حيث كان القانون لسنة 1983لا يتحدث إلا عن البيئة واعتبرها مهددة و أصدر أوامر لحمايتها.

أما عن التنمية المستدامة فلم يتحدث عنها من قبل حتى صدور قانونل10/03 كن مفهومها لم يظهر من العدم وليس وليد الأمس بلا ظهر نتيجة مجهودات كثيرة من الناشطين في المجال السياسي الأساسية: الهواء ،الماء ،التربة وحقوق الإنسان علما أن الحق في البيئة يعتبر حق مشروع من حقوق الإنسان أكده البيان العالمي لحقوق الإنسان عند ظهوره تولي الأوساط الدولية اهتماماً متزايداً، من خلال ما تطرحه المؤتمرات والندوات الدولية التي تعقدها وتشارك فيها معظم الدول وبرعاية منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، لمعرفة الدور الذي تؤديه نظم الإدارة البيئية في التنمية المستدامة، الذي يتجلى في حماية البيئة وخلق فرص عمل يرتبط بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق العدالة والمساواة وغيرها. كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن الضوابط التي تحكم العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة من جهة، والعلاقة القائمة بين الموارد البشرية والطبيعة من جهة أخرى، على الرغم

مما توصل إليه العالم من آليات واستراتيجيات تقنية واقتصادية جديدة تخفف من حدة الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية السلبية.

1-أهمية الدراسة:

-تبرز أهمية البحث أولا في محاولة إثراء المادة العلمية التي تفيد الباحثين وتبين لهم كيفية ارتباطها بالواقع الفعلي، حيث يلاحظ قلة الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع خاصة في بلادنا.

-أما ثانيا فإن أهمية هذا البحث تتمثل في كونه يتطرق لموضوع مهم في الوقت الحاضر، أين تواجه المؤسسات تحديا جديدا، ألا وهو التنمية المستدامة، فالبحث عبارة عن تنبيه لأهمية تبني هذا المفهوم وإدماجه ضمن اهتمامات المؤسسة العمومية.

-أما الأهمية العملية فتبين مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بهذا الموضوع، وأثر ذلك عل تحسين أداءها.

2-أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم إطار نظري يحدد مفهوم نظام الإدارة البيئية.
- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.
- معرفة أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- التعرف على أهم تحد يواجه المؤسسات في وقتنا الحاضر وسبل مواجهته.
- إبراز دور إدماج التنمية المستدامة ضمن اهتمامات المؤسسة العمومية.
- توضيح المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة على المستوى الكلي، وعلى مستوى المؤسسات.

3-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب قادتنا لاختيار الموضوع ونذكر منها:

أ-الأسباب الذاتية:

-الاهتمام بمواضيع البيئة والتنمية المستدامة بحكم التخصص العلمي.

-الرغبة في البحث عن طرق تفعيل الإدارة البيئية في التنمية المستدامة.

- توافق الموضوع مع تخصصنا- إدارة الموارد البشرية .

ب-الأسباب الموضوعية:

- لم يتم التطرق إلى هذا الموضوع - حسب إطلاعنا- لا على مستوى الكلية ولا على مستوى الجامعة بالأغواط.

-باعتبار الموضوع يعالج تحديا يواجه المؤسسات خاصة الجزائرية منها.

-استجابة لاهتمامات واقعية تنبع من أحد النتائج المتحصل عليها في رسالة الماجستير، وهي ظاهرة اللامبالاة التي يمارسها الأفراد والجماعات في سلوكياتهم اليومية، إزاء البيئة حتى على مستوى المؤسسات العمومية.

-باعتبار البحث موضوع الساعة ، واهتمام جميع المؤتمرات والندوات العالمية، والمحلية بتبني الإدارة البيئية، خاصة الرسمية منها؛ كإستراتيجية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ضمن أهداف عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة والذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

4-الدراسات السابقة:

بقصد المعالجة الموضوعية والفعالة لموضوع دراستنا،ولنتمكن من ضبط الإشكالية المطروحة والتوصل إلى نتائج جديدة، وتقديم توصيات واقتراحات،بما يقدم قيمة مضافة في مجال تخصصنا.قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات، وفيما يلي البعض منها:

4-1-الدراسات المتعلقة بمتغير الإدارة البيئية:

-دراسة شتوح وليد، تحت عنوان "مكانة نظام الإدارة البيئية في تسيير المؤسسات الجزائرية."مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد7،العدد2: 2014.

تطرق الباحث في هذه الدراسة الى مدى مساهمة نظم الإدارة البيئية في تسيير المؤسسات، وكانت عينة الدراسة تشمل كل من المؤسسات الجزائرية، المغربية، التونسية ومدى انعكاس ذلك على التميز اقتصاديا وتجاريا.كما حاول من خلال ذلك معرفة أهم الفروقات في الاهتمام بتطبيق نظم الإدارة البيئية بين الدول الثلاثة.وتوصل الباحث الى نتيجة مفادها عدم اهتمام معظم المؤسسات الجزائرية بنظم الإدارة البيئية، وعدم التزامها البيئي الجاد، مما أدى بها الى فقدان الكثير من المكاسب الاقتصادية والتجارية.

-دراسة محمد رزقون وبوحفص رواني، بعنوان "نظام الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التميز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية ."مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول تسيير المؤسسات، المؤسسة الجزائرية والتميز،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 26-27نوفمبر2007 .

تناول المتدخلان ضمن الورقة البحثية ثلاث محاور أساسية، تضمن المحور الأول مفاهيم عامة حول الإدارة البيئية وأهدافها، وأسباب تبنيها من طرف المؤسسات، ومتطلبات نظام إدارة الجودة للبيئة.أما المحور الثاني فكان الحديث إيجاز عن دور نظام الإدارة البيئة في تحقيق التميز التنافسي نظريا ومن عدة زوايا نذكر منها: الإنتاجية، التسويقية، المالية، الإدارية،القانونية والاجتماعية. أما المحور الأخير فتضمن نظام الإدارة البيئية والتنمية المستدامة.

-دراسة نجوى عبد الصمد و إلهام يحياوي بعنوان "دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ."ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 11-12نوفمبر2008:

تناولت الباحثتان ضمن العمل المقدم مجموعة من العناصر حول مفهوم الإدارة البيئية، نشأتها وتطورها، ومتطلبات الإدارة البيئية بحسب المواصفات SO14000امتمثلة في السياسة البيئية، التخطيط، التنفيذ والتشغيل، إجراءات الفحص والتصحيح، مراجعة الإدارة. ثم تم التطرق الى أثر تطبيق الإدارة البيئية على التنمية المستدامة الذي تمحور حول ثلاث عناصر أساسية تمثلت في تحقيق وفورات في التكاليف، وزيادة في الإيرادات، ,لإضافة الى مجموعة من المنافع الاجتماعية والبيئية.

4-2-الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة

دارسة بن عباس،2015 هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات بالجزائر من خلال إنتهاج أسلوب الجودة الشاملة ضمن إدارتها، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إنتهاج إدارة الجودة التي تساعدها في التحكم الجيد في الإدارة والتحسين وبالتالي تدفعها إلى التميز والتحمي بالمسؤولية البيئية والإجتماعية.

دارسة زمالة و معين ،2018 سعت الدراسة إلى التعرف على مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الحصول على الشهادة طبقا للمواصفة القياسية الإيزو 14001 يساهم في تحقيق نتائج إيجابية تخص الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية والإدارية.

دارسة أبيش ،2018 هدفت إلى تبيين الدور الذي يلعبه تطبيق نموذج إدارة الجودة الشاملة داخل مؤسسات التعليم العالي في الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال النتائج الكبيرة التي ستنعكس على تطبيقه ويمكن الإستفادة منها.

5-إشكالية الدراسة:

وتماشيا مع توجه المؤسسات لتطبيق أفضل الممارسات الإدارية لتعزيز موقعها ، وأمام بيئة تفرض عليها الإلتزام بأبعاد التنمية المستدامة الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والإجتماعي، وفي الوقت الذي أصبح المواطن يتميز بالرشادة في اختيار المنتجات والخدمات التي تلتزم ببعدها الإقتصادي والبيئي، أصبح على المؤسسة تبني أنظمة إدارية حديثة تتلائم مع هذا التوجه.

على أساس ما تقدم يتم طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير تطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بمحافظة الغابات بولاية الأغواط؟**

وضمن هذه الإشكالية تندرج العديد من الأسئة التي ينبغي الإجابة عنيا ومنيا:

هل يساهم تطبيق نظام الإدارة البيئية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ؟

هل يوجد أثر لتبني نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة ؟

هل يؤدي تطبيق نظام الإدارة البيئية إله تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ؟

6-فرضيات الدارسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة كان لابد من إختبار صحة الفرضيات التالية:

-الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة .

-الفرضيات الفرعية:

يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .

يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة .

يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .

7- المنهج: يمثل المنهج :"الطريقة المنظمة لاكتشاف الحقائق وأثرها، والعلاقات التي تتصل بها وتفسرها، والقوانين التي تحكمها"[1]

وباعتبار المنهج من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الباحث ويوظفها في دراسته بغية الوصول إلى حقائق علمية لذلك إرتأينا أن نستخدم المنهج الوصفي لموضوع دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الغابات لولاية الأغواط.

يعرف **المنهج الوصفي** بأنه :"يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها ،يتم ذلك وفقا خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها "[2]

8-هيكل الدراسة:

تطلب موضوع "دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة"، هيكلة بحثنا في خطة احتوت على ثلاثة فصول:

أما الفصل الأول: فقد خصص للإدارة البيئية من خلال التطرق إلى أهم الإرهاصات عنها وخصائصها.

أما الفصل الثاني: فقد خصصناه إلى التطرق للتنمية المستدامة ومفاهيمها .

أما الفصل الثالث: فقد تطرقنا فيه إلى الدراسة الميدانية التي طبقناها على مستوى محافظة الغابات لولاية الأغواط

لنختتم دراستنا في الأخير بالخاتمة .

9-مفاهيم الدراسة:

9-1-تعريف الإدارة البيئية:

إن مفهوم الإدارة البيئية يتضمن التخطيط البيئي، الحماية، المراقبة، التقييم، البحث، التعليم، المحافظة، والاستبدال في استخدام الموارد. فحينما نقول إننا نستطيع أن ندير، فإننا نعني أننا قادرون على مواكبة موقف ما بالوسائل المتاحة لنا في لحظة معينة بعينها، وقادرون على قياس التقدم الذي تحقق خلال فترة زمنية محددة، مثل حدوث أمور أو ظروف غير عادية مثل الفيضان، الجفاف، الزلزال أو النقص في الإدراك العلمي السليم لعمليات

[1]- عمار بوحوش ، دليل **الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**:المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر،1985 ،ص19

[2]-محمد علي محمد ،**مقدمة في البحث الاجتماعي**،دار النهضة العربية ،د ط، بيروت ،1988 ،ص166

وإجراءات الظواهر البيئية. بالإضافة إلى النقص في البيانات والسجلات الخاصة بالظواهر أو الدراسات المحلية الخاصة بالبيئة، وإذا كان بالإمكان من الناحية العلمية والهندسية، التغلب أو الحد من مواجهة الظواهر الطبيعية القاهرة أو غير العادية.. فإنه من الصعوبة السيطرة على عامل عدم التأكد من المعلومات بواسطة الالتجاء لأسلوب التخمين عند اتخاذ القرارات ذات الطابع البيئي.

9-2-التنمية المستدامة:

هي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، ويهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد، والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض؛ له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، وصولا إلى الارتفاع في الجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر".

إذا فهي فعل يحسن نوعية الحياة للمجتمع الجزائري، من خلال تطوير القدرات البشرية بالمعرفة والتربية البيئية للحد من الفقر والتصحر والتلوث الطبيعي والاجتماعي...وترشيد الاستهلاك والإنتاج في إطار قدرة تحمل الأنظمة الإيكولوجية واستمرارها للأجيال المقبلة.

10-صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء الدراسة، سنحاول إيجازها فيما يلي:

-صعوبة إجراءات الدخول إلى المديرية لمقابلة الجهات المسؤولة عن تقديم البيانات، بحجة الانشغال الدائم.لذا تم الاعتماد على العلاقات الشخصية.

-صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات الأساسية لإعداد الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للإدارة البيئية

تمهيد

إن الخسائر الناجمة عن التلوث تمثل عبئا ثقيلا على الدول بفقدانها لمصادرها الطبيعية نتيجة إدراكها عن طريق الاستغلال المفرط لها، كما أن تكلفة محاربة التلوث و الوقاية منه تزيد من هذه الأعباء و نتيجة ذلك تنامي الاهتمام لأمور البيئية و وجدت المشاريع نفسها تتحمل مسؤوليات عما تسببه للبيئة الخارجية من أضرار ،وأصبحت تعمل تخضع لعدد متزايد من القوانين المنظمة للتعامل مع البيئة تستهدف إيجاد بيئة خالية من التلوث.

و قد دفع ذلك الإدارة العليا لعدد من المشاريع إلى إدراك أهمية تبني الإدارة البيئية و ممارستها في إطار سياساتها واستراتيجياتها.

إن الأخذ بنظم الإدارة البيئية المتكاملة على المستويين الكلي و الجزئي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على اعتبار أن هذه النظم تعد بمثابة حلقة الربط بين التشريعات البيئية و آليات السوق، كما تعد من أهم المداخل التي تساعد المشاريع على تحديد الأولويات وزيادة كفاءة الاستخدام و تقليل التكاليف، مما يؤدي في الأخير إلى ترشيد القرار من خلال توفير المعلومات المناسبة و تدعيم نظم الاتصال ضمن المشروع.

المبحث الأول: ماهية الإدارة البيئية

تزايد الاهتمام بالإدارة البيئية من طرف المشاريع الاقتصادية والجهات الحكومية نظرا لما تحققه من تطوير وتحسين في نظام حماية البيئة،و لأن البيئة تعتبر أحد المجالات بالغة الأهمية لقطاعات الأعمال علي مستوى العالم، و يتمثل هذا الاهتمام في اتجاه الكثير من المشاريع الصناعية بإدراج الاعتبارات البيئية في استراتجيات أعمالها وخططها وتطبيق المواصفات البيئية أثناء ممارسة نشاطها. لذلك يجب أن تتوفر على إدارة بيئية ذات مستوى متميز وفعال بما يضمن بقاءها في السوق وتنافسها مع المشاريع الأخرى.

وسوف نتناول في هذا المبحث التطور التاريخي للإدارة البيئية ومفهوم الإدارة البيئية على الصعيدين الجزئي والكلي بالإضافة إلى خصائصها ومميزات الإدارة البيئية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإدارة البيئية

تعتبر إدارة البيئة المجال الأسرع تطورا مقارنة بالمجالات الإدارية الأخرى حيث ترجع بدايات هذه الإدارة إلى أوائل السبعينات و هي الفترة التي أخذت فيها القضايا البيئية و مخاطر التلوث البيئي تظهر على السطح وتنذر بمخاطر دولية وبيئية. و خلال هذه المرحلة لم يتخط مفهوم الإدارة البيئية حدود الإجراءات العلاجية، واعتمد هذا الأسلوب على الطرق و المناهج التقليدية وبدرجة أساسية على التشريعات والقوانين والاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة السابقة الذكر و التي لمته تم بالبحث عن جوهر المشكلات و أسبابها، كما افتقرت إلى القدر الكافي من المهنيين المختصين في البيئة فضلا عن ضعف الإمكانات المادية.[1]

وقد بدأ الارتباط الحقيقي بين الأعمال و البيئة على المستوى العالمي في عام 1972 في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في مدينة ستوكهولم.وفي منتصف الثمانيات، أسهمت تكاليف تطبيق الحماية البيئية المرتفعة في دفع المشاريع لتقوم بعمليات الاستثمار في تخفيض التلوث وليس التحكم به فحسب، وهذا ما جعل المهتمين بالمشاكل البيئية، يعملون على إيجاد مفوضية

[1]– علاء سرحان ،"الاتجاهات المعاصرة لإدارة جودة البيئة"، مجلة الجمعية الإحصائية المصرية، المجلد 15، العدد الأول ،1999، ص53.

مستقلة للبيئة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي نشرت تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك عام 1987" وقد قدم هذا التقرير مصطلح "التنمية المستدامة" الذي حث الصناعة على تطوير إدارة بيئية سليمة وفعالة عطاء أهمية، خاصة للاعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية و على ضرورة إنشاء دائرة تشكل جزء من التنظيم العام للمشروع مختصة بتتبع الآثار البيئية للمشروع ومعالجتها.

ولقد كان هذا التقرير بمثابة الحافز لغرفة التجارة الدولية لأن تطلق ميثاق العمل للتنمية المستدامة الذي تضمن 16 مبدأ يعنى دارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة كما اشتمل الميثاق على بعض العناصر الرئيسية لأنظمة الإدارة البيئية[1]. ومع بداية الثمانينيات أدركت الصناعة أن نشاطاتها التصنيعية والإنتاجية هي العامل الأساسي في المشاكل البيئية، وبدأت خذ موضوع الإدارة البيئية بدرجة تطوعية باعتبارها سبيلا هاما لتحسين صورة الصناعة بيئيا ولزيادة الربح و المنافسة مع الصناعات التي لا خذ الإدارة البيئية في الاعتبار. ومن نتائج هذه الفترة صنع منتجات ملائمة بيئيا وهي المنتجات الخضراء.

وتم كيد صورة ارتباط البيئة بالأنشطة الإدارية و الاستغلالية للمشروع الصناعي في قمة (ريو ديجانيرو) عام 1992، إذ اعتبرت أن العمليات الإنتاجية غير مخطط بيئيا والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية هي السبب الرئيسي لتدهور البيئة.

و كانت الإدارة البيئية العقلانية للموارد (الطبيعية، البشرية، الاقتصادية) من أهم السياسات التي انبثقت عن مفهوم التنمية المستدامة، لدرء المخاطر البيئية و العمل بالمفاهيم الحديثة المرتبطة بالإنتاج وبالتالي زيادة أرباح المشروع الصناعي من جهة و المحافظة على جودة البيئة من جهة أخرى. كما عدت هذه القمة كنقطة تحول مهمة في الاهتمام الدولي بالبيئة لبناء نظام دولي خاص بالإدارة البيئية على مستوى العالم، حيث تم على إثره قيام المنظمة العالمية للتقييس بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة (ISO14000) عام 1996.

[1]– عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة و البيئة ISO9000 و ISO14000، دار وائل للنشر،عمان،ط،1، 2002 ، ص219.

بالإضافة إلى أنها تسهل على المشاريع الصناعية التعامل مع القوانين وتلبي المتطلبات الرقابية، وتساعد المسئولين في هذه المشاريع على تحديد مواقع المشاكل قبل ظهورها، تحقق وفرة في التكاليف من خلال تخفيض الطاقة و المواد الأولية الداخلة في الإنتاج و في أحيان أخرى تتجنب التكاليف.

ومن أهم مميزات هذه السلسلة (ISO14000) من المواصفات أن اتخاذ القرارات البيئية سيصبح امتدادا لمهمة الإدارة في أي مشروع، كما ستوفر له قيمة تجارية ودورا رياديا في مجال حماية البيئة بالإضافة إلى تقوية موقعه التجاري في الأسواق العالمية[1]. وقد واكب الاهتمام العالمي بمشكلة البيئة و إدارتها اهتماما متزايدا بالحاجة إلى حماية البيئة في الوطن العربي في إطار ترشيد استخدام الموارد و تعزيز الأوضاع و قد تجسد هذا الاهتمام بصدور القرار رقم (80) عن مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة من خلال دورتها الثامنة التي عقدت بالقاهرة عام 1996 المتعلق بسلسلة المواصفات نظم الإدارة البيئية، وقد أكد القرار على أهمية التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية بهذه النظم في كل دولة عربية والحيلولة قدر الإمكان دون استخدام المواضيع البيئية ذريعة للحد من التطور و النمو الاقتصادي.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الإدارة البيئية

يمكن التطرق لمفهوم الإدارة البيئية من عدة زوايا وجوانب، نبدأ أولا بإدراج مفهومها الذي يعتبر امتدادا لمفهوم الإدارة وبالتالي يظهر لنا موضعها ضمن علمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال، ومنه نتطرق بشيء من التحليل إلى بعض المفاهيم التي تختلف حسب زاوية التعرف من المستوى الكلي (الدولة) إلى المستوى الجزائي (المشروع أو المشروع). ومن خلال ذلك يمكنا استنتاج بعض الخصائص و المهام المنوطة بها.

[1]– خالد بن يوسف الخلف ،"الهيئة العربية السعودية للمواصفات و المقاييس. حماية من التلوث البيئي و تطبيق مواصفات إيزو 14000"، مجلة البيئة و التنمية، المجلد02، العدد 08،

[2]– أعمال الدورة الثامنة لمجلس وزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة (1996)، وزارة الدولة لشؤون البيئة، القاهرة، 1997.

أولا: العلاقة بين الإدارة و البيئة:

تختص الإدارة العامة بتنفيذ السياسة العامة للدولة بواسطة الأجهزة الحكومية المختلفة حيث تتولى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على جهد العاملين وهم بصدد التصرف بالموارد وتتمثل أجهزتها في الوزارات والمشاريع العامة والإدارات المركزية والأجهزة الأخرى للدولة. في حين تختص إدارة الأعمال دارة النشاط الذي تؤديه المشروعات ذات الطابع الاقتصادي والتي تعمل على إشباع حاجات مالية ومعنوية للمجتمع كافة أو قطاعات دون سواها قصد تحقيق أرباح.[1]

ولا تتعارض المجالات والاختصاصات المذكورة في كل من الإدارة العامة وإدارة الأعمال بخصوص الإدارة البيئية، حيث تعمل هذه الأخيرة ضمن المجال الأول (الإدارة العامة) على توظيف إدارات الخدمة المدنية للحفاظ على الأنظمة البيئية في الدولة منتجة وسليمة في آن واحد. في حين تنسجم الإدارة البيئية في المجال الثاني (إدارة الأعمال) حيث تسعى إلى تحقيق ربحية المنظمة مع عدم تدهور و تلوث النظم البيئية ذات العلاقة بها بمنع أو التقليل من الآثار السلبية للأنشطة الإنسانية عليها.

ثانيا: مفاهيم عامة حول الإدارة البيئية:

لتحديد وضبط مفهوم دقيق للإدارة البيئية، يمكن أن نميز بين مستويين لها وأن نضع في الأذهان دوما العلاقة بينهما وهما:

1 – الإدارة البيئية على المستوى القومي(الدولة):

*تعرف الإدارة البيئية على مستوى الدول بأنها:"جزء من النشاط الإداري العام الهادف والواعي الرسمي وغير الرسمي (الحكومي و الشعبي) المعنى بإدارة تلك الأنشطة البشرية المحضرة والتي تلحق ضررا بالبيئة والموارد البيئية هدفها توفير وتأمين الحاجات البشرية من تلك الموارد المتوفرة

[1]– أسامة إبراهيم أبو الحسن أحمد، أثر تطبيق الإدارة البيئية على وحدات الإنتاج بقطاع البترول المصري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، 2005، مصر، ص157.

في النظم البيئية بعيدا عن الإهدار والاستغلال دون الحاجة، وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة".[1]

*كما تعرف أيضا ا الطريق التي يتم بها صون و تنظيم توزيع الموارد الطبيعية لأغراض نهائية. و تكون الحالة المثلى للإدارة البيئية حينها يتحقق استخدام تلك الموارد بفعالية وبكفاءة قصوى و تكون غير كفؤة عند استخدام الموارد الطبيعية بصورة غير مناسبة بطريقة تتطلب مدخلات كثيرة لإنتاج المخرجات، أو الاستغلال الجائر للموارد أو الاستغلال بمستوى يقل عن الحد الأقصى المستمر الذي يمكن تحقيقه، أو لعدم إعطاء العناية اللازمة للوظائف الايكولوجية للموارد و بالتالي تهديد وجودها واستنزافها.[2]

*وقد عرفها دليل بر مج الأمم المتحدة للإدارة البيئية و التنمية المستدامة: "هي الإستراتيجية التي يتم فيها تنظيم الأنشطة الإنسانية التي تؤثر في البيئة بهدف زيادة الرخاء الاجتماعي إلى الحد الأقصى و منع المشاكل المحتملة أو تخفيضها بمعالجة أسبابها الجذرية".

يعتمد هذا التعريف على المزج بين مفهوم الإستراتيجية والإدارة البيئية دون عرض الأدوات والأهداف.

وبالتالي يمكننا القول حسب التعاريف السابقة أن الإدارة البيئية على المستوى القومي (الدولة) هي مجموعة النظم والإجراءات التي تعمل من خلالها الإدارة العامة لتطبيق الخطط والبرامج البيئية باستخدام آليات تطبيق الإدارة البيئية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية البيئية القومية، كما أنها الآلية التي يمكن من خلالها تحقيق الرقابة والرصد والكشف عن المخالفات والوقوف على حقيقة الوضع البيئي ومن ثم تنفيذ الإجراءات العملية والقانونية لوقف وردع حالات العبث

[1]– فؤاد راشد عبده، الإدارة البيئية أهميتها في الحفاظ على الموارد و أثرها على التنمية: نموذج اليمن، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد13، 1998، ص66.

[2]– عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، الإدارة البيئية في الجمهورية اليمنية و متطلبات تطويرها وتعزيزها، ماجستير، كلية الاقتصاد و الإدارة، جامعة عدن، اليمن،1999 ،ص49.

بالأنظمة البيئية وتجنب وقوع الخطر البيئي، وهي بالتالي تشكل العمود الفقري في عملية حماية البيئة على المستوى الوطني.

2 – الإدارة البيئية على مستوى المشروع: يعتبر مصطلح الإدارة البيئية ضمن نطاق المشروع الصناعي أو الخدمي مصطلحا جديدا، و مهما و سيكون من المفيد الاطلاع على أكبر قدر ممكن من التعريفات التي تناولت هذا المصطلح لتسليط الضوء عليه و كشف كل غموض يحيط به:

*يمكن تعريفها كما يلي: "هي الهيكل الوظيفي والتنظيمي للمشروع والتخطيط والمسؤوليات والممارسات العلمية والإجراءات والعمليات وإمكانيات التطوير وتنفيذ وانجاز ومراجعة ومتابعة السياسة البيئية بهدف تحسين أداء المشروع وخفض آثارها البيئية السابقة ومحاولة تحجيم أو تقليل تلك الآثار تماما كهدف رئيسي".[1]

*وهي أيضا: "الجهود المنظمة التي تقوم المنظمات بها للاقتراب من تحقيق الأغراض البيئية باعتبارها جزءا أساسيا من سياستها، و هي تعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم إدارة المنشآت والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالاً مؤثرًا وفعالاً فيها وذلك بتحديد المسؤوليات والمهام وتنفيذ وانجاز نظم التخطيط والمراجعة البيئية والسياسات الملائمة بهدف تحسين أداء المشروع وخفض أو منع آثارها البيئية".[2]

*كما عرفت على أنها: "جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، نشاطات التخطيط والمسؤوليات ووضع السياسات والإجراءات والعمليات والموارد لتطوير وتنفيذ ومراجعة والمحافظة على البيانات البيئية و الاستمرارية في تطبيق السياسة البيئية".[3]

---

[1]– ممدوح أبو الفتوح جعفر، دراسة اقتصادية لتطبيق بعض معايير الإدارة البيئية(الإيزو 14000) على صناعة الزيوت الغذائية في مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر ،2003، ص80.

[2] محمد عبد الغني حسن هلال، إدارة و حماية البيئة، مركز تطوير الأداء و التنمية، مصر الجديدة، ط1، 2005، ص 99– 100/ تصرف.

[3]– محمد عبد الوهاب العزاوي ،أنظمة إدارة الجودة و البيئة، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2002، ص190.

*أما تقرير منظمة الأمم المتحدة حول البرامج البيئية: "تشمل المراحل الإنتاجية كافة انطلاقا من الحصول على المواد الأولية ووصولا إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به، وتقوم أيضا على تنفيذ أكفء الإجراءات الرقابية، مع الأخذ بالحسبان جانب التكاليف والأثر البيئي لهذه الإجراءات، إضافة إلى كيفية استخدام الموارد والاستخدام الرشيد لها"

*و تعرف أيضا على أنها: "الهيكل الوظيفي للمنشآت، تساعد على الاقتراب بطريقة مباشرة من تحقيق الأغراض البيئية باعتبارها جزءا أساسيا من سياستها و ذلك بتطبيق الأدوات الرئيسية التالية: التشريعات والتطبيق الجبري لها، مجموعات الضغط، الوعي والصورة والسمعة، المنافسة والتمويل".[1] وتتطلب الإدارة البيئية على المستوى المؤسسي توافر إستراتيجية تحقق الكفاءة الاقتصادية للمشروع وتتطلب كيد الاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم المنافع وتجنب تقليل الإنتاجية.

*كما أن هناك تعاريف للإدارة البيئية تركز بعضها على **الاتجاه العلاجي** في الإدارة البيئية والبعض الآخر يهتم بـ**الاتجاه الوقائي** لها، فهذين الاتجاهين يعتبران من مداخل دراسة إدارة البيئة، فالمدخل الوقائي يتمثل في عملية الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، إذ يحاول أن يتعامل مع الأسباب التي تؤدي إلى أضرار بيئية بدلا من مجرد معالجة هذه الأضرار".[2]

أما المدخل العلاجي فيتمثل في التصدي لأشكال التلوث المختلفة ومحاولة علاج المشاكل البيئية ويسهم بذلك في تخفيف حدة المشاكل البيئية عموما ومشاكل المحميات الطبيعية على وجه الخصوص[3]. مثال ذلك تعريف كريستوفر شيلدون ومارك ياكسون القائل بأن الإدارة البيئية هي: "إدارة أنشطة المنظمات سواء الإنتاجية أو الخدمية التي يمكن أن يكون لها تأثيرا على

---

[1]– محمد صلاح الدين عباس، نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية (ايزو14000)، دار الكتب العالمية للنشر و التوزيع ،1997، ص62.

[2]– مصطفى كمال طلبة ،"التنمية و البيئة"، سلسلة محاورات التنمية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مركز بحوث و دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، العدد الأول، جوان1995، ص08.

[3]– سلوى شعراوي جمعه، نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، سلسلة أوراق غير دورية، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد التاسع، نوفمبر1992، ص49.

البيئة".حيث يركز هذا التعريف على الجانب العلاجي في إدارة البيئة بمعنى التركيز على مكافحة الآثار السلبية الناتجة عن أنشطة المشاريع أو المنظمات الإنتاجية أو الخدمية.

ولقد عرفها عبد العزيز مخيمر عبد الهادي[1]: "ذلك الفرع من علم الإدارة العامة والذي يعنى بتنشيط وتدبير الأسس السليمة لإدارة البيئة و عدم تشويهها أو تدميرها نتيجة للتقدم التكنولوجي".حيث يركز هذا التعريف على الجانب الوقائي في الإدارة البيئية والمتمثل في الاهتمام بمدخلات العملية الإنتاجية بحيث ينتج عن مخرجاتها أقل قدر من التلوث.

*وتعرف الإدارة البيئية المتكاملة على أنها: "البرامج التي تجمع بين خصائص كل من نظام الرقابة و بين نظام الحوافز الاقتصادية"[2]. حيث يشمل نظام الرقابة العناصر البيئية المختلفة التي يجب أن تقوم الإدارة بالرقابة عليها بالإضافة إلى ضرورة إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي من قبل المنشآت قبل الشروع في إنشائها هذا من جهة ،أما نظام الحوافز الاقتصادية فتشتمل على الأدوات والسياسات التي تستخدم المؤشرات الاقتصادية للتأثير بشكل ايجابي على السلوك البيئي، و يعتمد على زيادة التكلفة للممارسات الضارة بيئيا بالنسبة للممارسات التي تؤدي إلى حماية البيئة، مثل (الحوافز المالية لمساعدة الصناعات بالاستثمارات البيئية، إعادة التدوير ،...الخ).

*وعرفت على أساس أنها: "عبارة عن هيكل المشروع و مسؤولياتها و سياساتها و ممارساتها وإجراءاتها وعملياتها ومواردها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية، وتطوير برامج للأداء البيئي".

[1]– عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة ،1986، ص203.

[2]– زكريا طاحون، المنظور البيئي في التخطيط الزراعي و الصناعي، إقرأ للخدمات العلمية، سلسلة صون البيئة، القاهرة، مصر 2008، ص216.

*و تعرف الإدارة البيئية أيضا أنها: " التقليل من التأثير على البيئة من الأنشطة أو المنتجات أو الخدمات وتحسن من كفاءة العمليات وتوفر النفقات وتحافظ على الموارد وتقلل المخلفات البيئية ".[1]

كما عرفها بعض المختصون أنها[2]: " إدارة المؤسسة أو المشروع بفرض أن تبقى واعية أو مدركة لتفاعلات سلعها التي تنتجها أو خدماتها التي تقدمها و أنشطتها التي تقوم بها مع البيئة، والعمل على انجاز وتحسين مستمر لمستوى الأوامر المطلوبة ". حيث يؤكد هذا المفهوم على الوعي أهمية التفاعلات التي تجري داخل المشاريع الصناعية والعمليات أو النشاطات التي تقوم بها مع البيئة الداخلية والخارجية معا، ويؤكد على عملية التحسين المستمر للوصول إلى مستوى الأداء المرغوب.

بالرغم من تعدد التعاريف التي تم استعراضها أعلاه والتي تناولت مفهوم الإدارة البيئية بطرق مختلفة إلا أنه يلاحظ وجود عناصر مشتركة تتضمنها جميع التعاريف السابقة وهي:

- ضرورة وجود سياسات و خطط بيئية شاملة على مستوى الحكومات و على مستوى المشروع نفسها؛
- ضرورة ترجمة تلك السياسات والخطط إلى ممارسات وإجراءات عملية قابلة للتطبيق والقياس بغرض الوصول إلى الأهداف البيئية المنشودة؛
- الإدارة البينية تعتبر تنظيما يتكون من أنظمة متداخلة و شاملة، يتسع ليضم إدارات ذات اختصاصات عديدة وأفراد من خلفيات وخبرات متعددة، وهذا لأن منظمات الإدارة البيئية تتعامل مع مفهوم البيئة الواسع؛

[1]– نهال محمد فتحي الشحات درغام، بر مج لتطبيق نظم الإدارة البيئية في الصناعات الكبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية، جامعة عين شمس، مصر، دس ، ص93.

[2]– ماجد بن سعيد بن راشد النعيمي، نموذج مقترح للإدارة البيئية في قطاع النفط لدولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، جامعة عين شمس ،2005، ص83.

- المنظمات ملزمة بمراعاة الاعتبارات البينية في عملها، كما أنها تحتوي على المواصفات والمعايير المتعلقة بالبيئة والتي يجب أن تعمل في حدودها؛
- إن الإدارة البيئية تتضمن مجموعة من العمليات الفرعية متمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه (تحفيز، اتصال، قيادة)، رقابة باعتبارها وجها آخرا حديثا للإدارة داخل المنظمة؛
- تعتبر الإدارة البيئية الوسيلة التي يتم عن طريقها دمج الموارد البشرية و المادية لتشكل نظاما متكاملا هدفه التحكم و التوجيه نحو تحسين الإنتاجية و تخفيض التكاليف و تقليل الآثار البيئية السلبية لعملياتها التصنيعية؛
- الإدارة البيئية هدفها ترشيد استخدام الموارد الأولية و تقليل حجم ونسبة النفايات والإنبعاثات المصاحبة للإنتاج وإعادة استخدام وتدوير المدخلات والمخرجات على حد سواء بما يحقق الكفاءة الاقتصادية للمشروع الصناعي.

وعلى نحو ما سبق فإن الإدارة البيئية هي إطار عام لمراجعة كافة الأنشطة التي يقوم بها المشروع و مدى تأثيرها على البيئة إيجابا أو سلبا. وهي إدارة متخصصة تتمتع بقدر كاف من الاستقلالية و تعمل في إطار الهيكل التنظيمي للمشروع، كما تعمل على دمج الاعتبارات البيئية في العمليات الصناعية ومعالجة مشاكل حماية البيئة وسلامة العاملين على نحو أفضل بمدخليها الوقائي والعلاجي، وبمنظورها النظامي المتضمن المتطلبات العامة لإنشائها من تخطيط وسياسة بيئية، تقيم أثر بيئي، تنفيذ ومراجعة و تحسين مستمرين بهدف الوصول لمشروع له أداء متميز ويحقق الكفاءة الاقتصادية، كما يحافظ و يحمي البيئة المحيطة .

المطلب الثالث: خصائص الإدارة البيئية و مميزاتها

من خلال التعاريف السابقة نجد أن هناك خصائص ومواصفات تميز الإدارة البيئية وتمكنها من أداء وظيفتها بشكل متكامل تتمثل فيما يلي:

- أن تكون مرنة ومحددة بالمعارف و مقادة بالتعلم؛
- أن تكون ذات بنى وهياكل حيوية؛
- أن تكون متعاونة ومتشاركة، حيث تشكل شبكة لتشغيل المعلومات، للمسؤوليات المحددة لأي فرد؛

- تبحث عن فرص سوقية من خلال عرض السلع و الخدمات المصممة لتحسين جودة الحياة؛
- تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية و التكنولوجيات لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالمهام بشكل أفضل (الكفاءة)؛
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المشاريع و فهم هذا المنظور في المشاريع الصناعية يجعل من حماية البيئة مصدرا لتنافسيتها.[1]

فضلاً عن هذا تتميز الإدارة البيئية بمجموعة أخرى من الخصائص يمكن توضيحها في الآتي:

- قبول الإدارة التعامل مع المتغيرات بصفتها جزءا محوريا من نشاطها؛
- الانسجام والتلاحم بين المنظمة و التعامل مع الغير؛
- القدرة على فهم وتحليل واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- القدرة على التفاعل بين موارد المشروع والاتجاه بها إلى التكامل وصولا إلى المستويات أو القدرات التنافسية مع الغير؛
- الأخذ في الاعتبار ميزة فعاليات إدارة الوقت في مواجهة الأعمال المطروحة؛
- العمل على إنجاز أداء الأعمال من منظور الجودة الشاملة (نظام الإدارة البيئيةEMS)؛
- القدرة على استثمار رأس المال البشري في الإبداع و الابتكار الفعال؛
- الاقتراب من المنظمات المماثلة لدراسة تجاربها و الاستفادة منها.[2]

وباعتبار الإدارة البيئية نظاما فرعيا ضمن النظام الكلي (المشروع) فإن هذا الأخيرة تسعى إلى أداء وظائفه بشكل جيد بيئيا وبالتالي يجب أن يتوفر نظامه الإداري البيئي على الخصائص التالية:

- إنشاء النظام على مستوى من التزام المشاريع بمنع التلوث؛
- يساعد على تحديد المستلزمات القانونية والتشريعية والتنظيمية؛

---

[1]- رعد حسين الصرن، مرجع سبق ذكره ، ص68-69.

[2]- نهال محمد فتحي الشحات درغام، مرجع سبق ذكره ، ص 92- 93.

–يساهم في تحديد الجوانب البيئية المرتبطة بنشاطات المشروع وعملياتها ومنتجاتها وما تقدمه من خدمات؛

– يعمل على تشجيع المشاريع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للسلع المنتجة والعمليات التصنيعية أو تقديم الخدمة؛

– يقيم إجراءات عمل تحقق مستويات أداء بيئية مستخدمة؛

– يشجع على تخصيص الموارد المالية والبشرية، وإنشاء برامج تدريبية للعاملين لزيادة مهاراتهم و تحسين مستوياتهم في الأداء البيني على أسس ثابتة؛

– مقارنة أو قياس الأداء البيئي مقابل سياستها البيئية وأهدافها وأغراضها لتحديد مدى الملائمة والحاجة إلى التحسين المستمر؛

– إقامة خطوط اتصالات واضحة ودقيقة بين مختلف أدوات المشروع و أقسامه؛

- يساهم في تشجيع بعض المجهزين و المتعاقدين مع المشروع لتأمين أنظمة إدارة بيئية وترسيخها لأن هذه العملية تؤثر بشكل مباشر في معاملات المشروع معهم؛

- كون نظام الإدارة البينية عبارة عن مدخل أو أسلوب تنظيمي أكثر منه شكلي؛

- يعمل داخل المشاريع على أنه مكمل للتشريعات والقوانين و الأنظمة التي تخص البيئة؛

- يمثل جزءا من نظام الإدارة في العالم داخل المشاريع والمشاريع؛

- يمتاز بأنه منهج دقيق وموثق.

و أخير فإن أهم ميزة لهذا النظام أنه يعمل على تحقيق أداء بيئي أفضل ويساهم في تحقيق كفاءة أكثر في استخدام الموارد والطاقة وصولا إلى عائد أكبر، نتيجة لتخفيض التكاليف الناتجة عن تقليل التلوث و جعل بيئتي العمل الداخلية و الخارجية أكثر نظافة و أقل تلوثا.

المبحث الثاني: جوانب أساسية في الإدارة البيئية

نظرًا لأهمية الإدارة البيئية داخل المشروع الصناعي كوظيفة و عملية و كنظام فرعي ضمن النظام الكلي.

ارتأينا التطرق إلى بعض الجوانب الأساسية في عملها من أهمية و أهداف و أسباب (دوافع) وأسباب تبنيها من طرف المشاريع، إضافة إلى مبادئها الأساسية و منه إلى الفوائد التي يجنيها المشروع من ممارسته لها و معوقات هذا التطبيق.

المطلب الأول: أهمية و أهداف الإدارة البيئية

تعتبر الإدارة البيئية كيا شكليا هاما و أساسيا بالنسبة لكل تنظيم حكوميا كان أو خاصا ، و بالتالي فإن من الأهمية بمكان دراسة أهمية هذه العملية داخل المشروع و خارجه و التطرق إلى أهم أهدافها، حتى و إن كانت الأهمية و الأهداف وجهان لعملة واحدة.

أولا: أهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي للمشروع الصناعي:

يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تساهم في مراقبة مستويات التلوث ومدى انتشاره و تتخذ الإجراءات بالتنسيق مع المنظمات المختلفة.[1]
- تقوم بمتابعة مصدر التلوث وحماية نوعية البيئة في المشروع الصناعي وتتعامل مباشرة مع السلطة التنفيذية، ومنه تحديد المسؤوليات في حالة التقصير؛
- تحقيق وفرات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة؛
- القدرة على إجراء دراسات للتحكم في التلوث مع تحقيق هدف الربحية للمشروع الصناعي؛
- القدرة على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف؛
- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية البيئة الداخلية؛

[1]– عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2005، ص 02.

- رصد نوعية البيئة في المشروع على نحو أفضل.[1]

و تظهر أهميتها بشكل واضح لأنها ترافق دورة حياة المشروع، فالاعتبارات البيئية لابد وأن تدخل ضمن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، فهي جزء أساسي من عمليات التحضير التي تسبق الدراسة الأولية، وتستمر معه خلال التخطيط البيئي وفي طور التنفيذ فإن عمل الإدارة البيئية لا يتوقف، حيث تعمل على مراقبة وتحليل الإصدارات الناتجة عن المشروع وكذالك النفايات كي لا تتجاوزه. مثل هذا التحليل لا يكون مفيدا لمنع التلوث فحسب، وإنما وسيلة حسنة لوضع مجموعة طرق لحماية البيئة. وبهذا نرى أن الإدارة البيئية قد أصبحت مجالا للمنافسة و سبيلا لتحقيق القدرة على البقاء بالنسبة للعديد من المشاريع ، خاصة أننا نعيش في عالم متغير من حيث التطور التكنولوجي الهائل و متطلبات المستهلكين، لذالك بدأت النظرة لهذه الإدارة تتغير إلى إدارة إستراتيجية لعلاقتها الوثيقة بالتخطيط الإستراتيجي.

ثانيا: الإدارة البيئية:

تهدف الإدارة البيئية سواء كانت عملية إجرائية، إدارة، وظيفة أو كنظام إلى تحقيق مايلي[2]:

- تحقيق الإنتاج النظيف والإنتاج الأنظف حتى يتوافق مع المعايير البيئية المحلية والعالمية؛
- تضمين الاعتبارات البيئية عند اتخاذ أي قرار إنتاجي تسويقي، تمويلي، تطويري؛
- إحداث التكامل بين نظم الإدارة البيئية والأنظمة التنفيذية المتعلقة بالمنظمة رأسيا وأفقيا؛
- تطبيق المعايير القياسية لجودة البيئة؛
- تطبيق مبدأ إدارة الجودة الشاملة والتنمية المتواصلة؛
- التوافق مع القوانين والتشريعات المحلية والعالمية، لضمان الاستمرار في الصناعة وفي الأسواق.

بالإضافة إلى الأهداف التالية:[3]

---

[1]– سامية جلال سعد، الإدارة البينية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2005، ص 235 .

[2]– دية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ و الممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط1، 2003، ص 123– 124.

[3]– نهال محمد فتحي الشحات درغام، مرجع سبق ذكره، ص 100– 101.

- الارتقاء بالمهارات لحل المشكلات البيئية و تطوير ظروف العمل؛
- تبني سياسة بيئية مناسبة بتطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح والنظم البيئية؛
- إعداد النظم والأساليب الاقتصادية للحفاظ على البيئة والمساهمة في تعظيم العائد الاقتصادي؛
- تحقيق حماية المستهلك في توفير المتطلبات البيئية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات؛
- إعداد نظم وطرق المراقبة والرصد لمستويات التلوث ومتابعتها لدعم القدرة التنافسية الناتجة عن المنتجات النظيفة بيئيا والتي أصبحت في تزايد ونمو مستمرين على المستوى العالمي؛
- التعرف على المتطلبات التشريعية والجوانب البيئية المرتبطة بنشاطات ومنتجات وخدمات المشروع؛
- تنمية التزام الإدارة و العاملين نحو حماية البيئة مع تحديد المهام الخاصة بالمسؤولية؛
- تشجيع التخطيط البيئي ليغطي كل نشاطات المشروع بدءا من طلب المواد الخام حتى توزيع المنتجات؛
- تشجيع الموردين على إقامة نظام للإدارة البيئية لمنشآتهم؛
- القدرة على مواجهة المنافسين؛
- العمل على إدارة الأزمات بفعالية؛
- رفع الروح المعنوية للعاملين و تحسين صورة العمل.

من الأهداف التي كانت وراء تقديم طريقة مشتركة لنظام الإدارة البيئية على المستوى الدولي نذكر:[1]

- وضع مجموعة إجراءات يجري بموجبها تحديد الرضوخ والالتزام بالأنظمة والتعليمات والضغوط الاجتماعية؛

[1]– نجوى عبد الصمد، إلهام يحياوي، دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، يومي 11– 12 نوفمبر2008، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، الجزائر.

- مساعدة المنشآت على إدارة و تقويم الفعالية البيئية الخاصة بان شطتها و منتجاتها وخدماتها؛
- تحسين الأداء البيئي في مجال التصنيع؛
- تحقيق الانسجام بين المقاييس الوطنية و الإقليمية بغية تسهيل التبادل التجاري؛
- مضاعفة المصداقية و تحسين القدرة التنافسية؛
- إيجاد لغة مشتركة للإدارة البيئية على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: مبادئ الإدارة البيئية و دوافع تبنيها من طرف المشاريع الصناعية:

يوجد عناصر هامة في إستراتيجية أي مشروع حتى تطور من أدائها البيئي وذلك بتبنيها لعدد من المبادئ للإدارة البيئية، واحتوائها على مجموعة أسباب ودوافع تكون ممارستها لهذه العملية.

أولا: مبادئ الإدارة البيئية:

تتضمن الإدارة البيئية الفعالة عدد من المبادئ:[1]

1- مبدأ الإدارة المتكاملة: أي تكامل السياسات والبرامج والخبرات بشكل كامل في كل الأعمال كونها عنصر أساسي للإدارة في كل وظائفها؛

2- تثقيف العاملين: الاهتمام بتثقيف العاملين وتدريبهم باستمرار والإلمام بالتكنولوجيا و الكفاءة وكل عامل مسئول عن أداء عمله حتى يمكن مواجهة التحديات العالمية مع وجوب الاهتمام بان يشارك العاملين في وضع البرامج البيئية، لأنه بذلك تتحقق الفعالية في تنفيذ البرامج وبالتالي تحقيق الخطط البيئية المطلوبة؛

3- عملية التطوير: ويعني الاستمرار في تطوير السياسات والبرامج في ظل التغيرات، وهنا يجب أن تتسم الخطط و السياسات بالمرونة لمواجهة هذه التغيرات؛

4- الأفضلية المشتركة: أي أن الإدارة البيئية هي الأداء الأفضل لتحقيق التطور المرغوب وذلك بغرض عمل السياسات و البرامج و ممارسة العمل؛

[1]- نهال محمد فتحي الشحات درغام، مرجع سبق ذكره، ص103- 106، بالتصرف.

5- التقييم المسبق:أي تقييم التأثيرات البيئية قبل البدء أو القيام ي مشروع، حيث لا يتم وضع أي آلات أو معدات في موقع العمل قبل القيام بدراسة وتقييم الأثر البيئي للمشروع؛

6- المنتجات والخدمات: أن تقوم المنظمة بتطوير المنتجات والخدمات بشكل لا يؤثر سلبيا على البيئة بحيث تكون آمنة بيئيا عند الاستخدام و الاستهلاك، مع إمكانية تدويرها أو التخلص منها بصورة آمنة؛

7- إسداء النصح للمستهلك:يجب العمل بتقديم النصح سواء للمستهلك أو الموزع أو المواطنين حتى يكونوا على علم و إدراك بماهية المنتجات الخضراء، وعن عمليات الاستخدام الآمن والنقل والتخزين؛

8- محطات التشغيل وتشغيل المخلفات: يعني تصميم محطات تشغيل آمنة وتطوير المحطات القائمة لتعمل بشكل آمن، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الآمن لكل من الطاقة والمواد الخام مع تقليل حجم التأثيرات السلبية الضارة كالمخلفات الصلبة والتخلص الآمن لبقاياها؛

9- الأبحاث: وهذا يعني القيام بالدراسات عن التأثيرات البيئية واستهلاك المواد الخام وعن المنتجات والمخلفات، والاستفادة من هذه الدراسات عمليا بما يحقق النفع المطلوب والأداء الأفضل؛

10 - مبدأ الاحتراس: يعني الوقاية خير من العلاج، فالبيئة حق مكتسب يشارك الجميع في الحفاظ عليها؛

11 – المقاولون والمتعهدون: تشجيعهم على تبني المبادئ العامة السابقة باعتبارهم المسؤولون عن نجاح الإدارة البيئية؛

12 - نقل التكنولوجيا: يجب على المشاريع أن تتسلح دائما بالتكنولوجيا العالية، بحيث تكون على استعداد دائم لحالات الطوارئ و الإخطار الم وجودة بما يتوافق مع المتغيرات البيئية و بما يحافظ على البيئة؛

[1]- محمد عبد الوهاب العزاوي ، أنظمة إدارة الجودة و البيئة ISO9000 و ISO14000، مرجع سبق ذكره، ص190.

13 – المساهمة في المجهودات **العامة:** يعني المساهمة في نقل التكنولوجيا البيئية وطرق الإدارة بين القطاع الصناعي و القطاع العام؛

14 – تشجيع الحوار المقترح مع العاملين: وذلك بقصد معرفة اهتماماتهم، والعمل على إشراكهم في وضع البرامج البيئية؛

15 – الالتزام و تقديم التقارير: بغرض قياس الأداء البيئي والقيام بفحص بيئي منتظم، وتقييم مدى التزام المشروع بالالتزامات والمبادئ البيئية على أن يتم تقديم المعلومات بصفة دورية إلى كل من مجلس إدارة المشروع وحملة الأسهم والعاملين. والكل يعمل من أجل تحسين الأداء البيئي.

ثانيا: دوافع تبني الإدارة البيئية من طرف المشاريع الصناعية:

اتجهت العديد من المنشآت نحو دمج الامتيازات البيئية في عملية الإدارة و يقف وراء سعيها إلى تبني مدخل الإدارة البيئية طواعية بواعث ذاتية واقتصادية تتعلق بالمنافع التي تجنيها المشروع،حيث أن تطبيق إدارة بيئية جديدة سليمة وفعالة يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية و تحسين الجودة و تحقيق وفورات مالية.

1 – الأسباب الطوعية/الذاتية: فبالنسبة للأسباب الطوعية لتبني الإدارة البيئية في المشاريع الصناعية، فتتعلق بالدرجة الأولى بـ:

- مقدار الأرباح التي يمكن أن تتحصل عليها المشروع في ظل دمجها للإدارة البيئية و هيكلها التنظيمي، من تخفيض في التكاليف، تحسين الإنتاجية،تحقيق وفورات مالية ومزايا تسويقية.مما يزيد من قدرتها التنافسية؛
- تقليل التكلفة من خلال إعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المشروع؛
- زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدم التطابق، مما يودي إلى التقليل من الهدر والوقاية من التلوث وإحلال مواد كيميائية أخرى.[1]

- للإدارة البيئية أثر عميق في تحسين صورة المشاريع بيئيا، وتحسين الصورة العامة للمشروع أمام مجتمعها وقواها لفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المشاريع من كسب الثقة و الدعم والولاء.[1] كذلك[2]:

ومن أهم الأسباب أيضا التي دفعت المشاريع للاتجاه نحو تطبيق نظام الإدارة البيئيEMS وعلى الأخ ص المواصفة ISO14001 والتي ستكون عاملا أساسيا في تطوير التجارة العالمية:

- تسهيل عمليات التبادل التجاري و تذليل العقبات التجارية؛
- تحقيق الأداء البيئي في جميع أنحاء العالم؛
- المساهمة في إيجاد توافق عالمي لتطبيق نظام الإدارة البيئية وتوفير مصطلحات بيئية مشتركة تسهل من عملية الاتصال و ذلك من خلال:[3]

* القدرة على فهم و تحليل واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
* الأخذ في الاعتبار ميزة فعالية إدارة الوقت في مواجهة الأعمال المطروحة؛
* الاقتراب من المنظمات المماثلة لدراسة تجاربها والاستفادة منها؛
* القدرة على الاستثمار في رأس المال البشري في الإبداع و الابتكار الفعال؛
* القدرة على التعامل بين موارد المشروع و الاتجاه بها إلى التكامل وصولا إلى المستويات أو القدرات التنافسية مع الغير.

2 - الأسباب الإجبارية/الضغوط الخارجية: لا يعتبر الاتجاه الأول "الطوعي" السبب الوحيد الذي يدفع المشاريع إلى تبني المدخل البيئي في الإدارة ،بل أصبح أيضا استجابة لمطالب مجموعة من الجماعات الضاغطة:

---

[1]-سامية جلال سعد،مرجع سبق ذكره،ص ص219- 220.

[2]- نجوى عبد الصمد،طلال محمد مفضي بطاينة،مرجع سبق ذكره، ص139.

[3]-عيد المحمدي، نظم الإدارة البيئية(EMS)، مجلة الأسمدة العربية، العدد05، 1999، ص10.

* **الحكومات:** تقوم الحكومات بسن سياسات وقوانين وتشريعات وتطبقها جبريا، بهدف تحقيق السياسات البيئية، وتضع شروطا للتراخيص تمنحها للمشاريع الصناعية لتخضعها للنظم البيئية.كما قامت الحكومات بإسناد هذه المسؤولية إلى هيآت متخصصة لديها القدرة على القيام بالعمال المتابعة للتأكد من عدم المخالفة لشروط هذه التراخيص وتشريعاتها البيئية، وأي مخالفة قد تصل إلى حد اعتبارها مسؤولية جنائية[1].

* **جماعات الضغط البيئي:** زاد الاهتمام بالإدارة البيئية نتيجة سعي جماعات الضغط البيئي لمحاولة التأثير على المشاريع المسببة للتلوث لتحقيق أفضل أداء بيئي. ومن أمثلة ذلك مشاريع التمويل ومشاريع التأمين، هيئات حماية البيئة وحماية حقوق المستهلك.[2]

* **المنافسون:** يمثل المنافسون أحد الأطراف الأساسية التي لا يمكن تجاهلها. حيث يمكن للمشاريع أن تفقد وضعها وقدرتها التنافسية محليا وعالميا إذ لم تراعي النواحي البيئية. وعادة ما تزداد الأعباء المالية نتيجة الأخطاء البيئية وهذا يؤثر بطريقة مباشرة على القدرة التنافسية لها وعلى بيع منتجاتها في الأسواق الدولية.

* **الممولون:** البنوك من القطاعات التي تهتم بدراسة مدى التزام المشاريع الصناعية الراغبة في الاقتراض بالتشريعات و القوانين البيئية حتى يتم تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات ولا يحدث ذلك إلا إذا كانت تتمتع دارة بيئية سليمة التي تمكنها من تخفيض التكاليف وكسب ثقة العملاء وبالتالي زيادة الإيرادات وسداد المستحقات والديون.

* **الباحثون و المنظمات:** يهتم الباحثون والمنظمات المعنية بنظم الإدارة البيئية بالمساهمة في تحقيق التوازن الايكولوجي بما يسمح بالمساهمة العلمية والعملية في مجال الإنتاج الأخضر.[3]

---

[1] أحمد عتريس محمد بيومي، الإدارة البيئية للتقنيات الحديثة في مجال الطباعة، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر ،2007، ص21.

[2] – محمد عبد الغني حسن هلال، مرجع سبق ذكره، ص106.

[3] – إسماعيل طارق حسنين، تحليل وتحميل الأنشطة البيئية في ضوء مدخل محاسبة التكلفة على أساس النشاط،مجلة التكاليف، العدد 02 و لعدد 03، السنة 29، 2000، ص5.

* **المستهلكون:** تعد المنتجات التي لا تسبب أضرارا بيئية من السلع التي شهدت إقبال المستهلكين على شرائها والمنتجين على لإنتاجها تلبية لرغبات المستهلكين، حيث تعددت المسميات التي تطلق على هذا النمط من المنتجات مثل: "المنتجات الخضراء، المنتجات الأخلاقية، المنتجات الصديقة للبيئة. ويوجد في الكثير من دول العالم جمعيات تحث المستهلك على استخدام هذه المنتجات وترجمة اهتماماته البيئية إلى قائمة مشتريات أسبوعية واستخدام قوته الشرائية كتصويت اقتصادي لتشجيع المنتجين على إنتاج منتجات لا تسبب أضرارا للبيئة.

* **المساهمون والمستثمرون:** تواجه المشاريع ضغوطا من جانب كل من المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات عن الأداء البيئي و الأداء المالي لها. و تتأتى حاجة هذه الفئات إلى مثل

هذه المعلومات نتيجة لقناعتهم بأن الممارسة البيئية قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر، مما يؤدي إلى تضاؤل الأرباح.[1]

* **المتطلبات التعاقدية:** غالبا ما تقوم المشروع بتشجيع المورد على تحقيق أداء بيئي جيد، وأن تقوم شراكه في عملية التصميم، وقد تلزمه أحيا في تبني المواصفة البيئيةISO14000 رغم كونها طوعية، مثلما تقوم به الشركة العالمية NIKE حيث تملي مجموعة من الاشتراطات البيئية على مورديها، إضافة إلى حماية العمال والظروف العامة لبيئة العمل. وهذا ما تحاول إبرازه لمجموع متعامليها، حيث يظهر ذلك في المنتجات النهائية المطروحة على مستوى أسواق أوروبا الغربية.[2]

المطلب الثالث: مزايا الإدارة البيئية وعوائقها

إن لتطبيق إدارة بيئية في كافة المشاريع وبشكل خاص الصناعية منها فوائد كثيرة وعلى مختلف الأصعدة، كما أن نقطة البدء لأي عمل يستهدف تطوير وتعزيز الإدارة البيئية يتمثل في رصد

[1]–نجوى عبد الصمد،طلال محمد مفضي بطاينة، مرجع سبق ذكره، ص 140–141.

[2]– محمد زرقون، بوحفص رواني، نظام الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التميز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير المؤسسات و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و التميز، يومي 26– 27 نوفمبر 2007، جامعة 08 ماي 45 قالمة، الجزائر.

و تحديد معوقاتها ومن ثم العمل على تجاوز وتذليل هذه المعوقات وهذا ما سيتم إبرازه في هذا المطلب.

أولا: المزايا الناتجة عن تطبيق الإدارة البيئية:

يتعين أن تطبق المشروع إدارة بيئية للمساعدة في وقائية صحة الإنسان والبيئة من التأثيرات الكامنة في أنشطتها ومنتجاتها، وللمساعدة في صيانة وتحسين جودة البيئية وخلق ثقة لدى الأطراف المتعاملين معها.

هذه الفوائد يمكن استخدامها فيما بعد أساسا للإستراتيجية التسويقية وخصوصاً في الأسواق العالمية.

1 – الفوائد التي يجنيها المشروع الصناعي:

تساهم الإدارة البيئية الناجحة في تحقيق جملة من الفوائد من خلال:

- تحقيق وفورات اقتصادية تتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد، تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية؛
- تحقيق الاستخدام الرشيد للطاقة عن طريق تبني تكنولوجيا نظيفة، أو عن طريق إقرار التدابير التي تعالج وتحد من النفايات الصلبة و السائلة و الغازية؛
- تحسين و زيادة إنتاجية العاملين، فقد اقترحت بعض الدراسات مؤخرًا أن الأبنية المناسبة بيئياً يمكن أن تزيد من إنتاجية العمال بما يعادل 15%.

بالإضافة إلى:[1]

- زيادة قدرة المنظمة على تحقيق متطلبات التصدير؛
- ترشيد استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية سواء على مستوى المنظمة أو الصناعة أو الدولة؛.

[1]–نهال محمد فتحي الشحات درغام، مرجع سابق،ص ص(102– 103).

- تطبيق نظام الإنتاج الأنظف الذي يساعد على خفض الاستهلاك والحد من التلوث، فهي عملية متكاملة للإدارة البيئية تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي (تقليل التكلفة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار) وتحسين الأداء البيئي (تقليل ردود فعل العملية الإنتاجية)؛

فضلاً عن هذا فإن المشروع الصناعي يستفيد من تطبيق الإدارة البيئية بتحسين علاقته مع الأطراف المعنية بالتعامل و على الأخص المساهمين وذلك عن طريق:[1]

- كيد التزامه للعملاء و بالتالي كسب ولائهم؛
- تحسين استخدام و توظيف رأس المال؛
- الحد من الحوادث التي تنشئ مسؤولية قانونية؛
- توثيق علاقات الحكومة بالصناعة.

2 - الفوائد بالنسبة للمجتمع: إن تبني و تطبيق الإدارة البيئية في المشاريع الصناعية يحقق فوائد جمة للمجتمع أهمها:

- الاستخدام الكفء للموارد (الأراضي، المياه، الطاقة...الخ)؛
- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الإنسان والناتجة عن الإنبعاثات الصناعية؛
- زيادة الوعي البيئي وتكوين ثقافة بيئية عامة داعمة للبيئة.

ثانيا: عوائق الإدارة البيئية:

يمكن إيجاز أبرز معوقات تطبيق الإدارة البيئية في النقاط التالية[2]:

1 -عدم توافر الكوادر البشرية الكفؤة: تعتبر العنصر الحيوي و الهام الذي بدونه يصعب الحديث عن الإدارة البيئية، ليس فقط لأنه تقع على عاتقه وضع السياسات والتوجيهات والأدوات والوسائل والمقاييس والمعايير البيئية، بل لأنه بواسطته يمكن نقل جميع هذه الإجراءات والتدابير إلى حيز التنفيذ.

---

[1]-عباس مهتدي محمد صلاح الدين، نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية، دار النهضة، القاهرة، دط، 1998، ص15.

[2]-توفيق محسن عبد الحميد، الإدارة البيئية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، تونس،1993 ،ص43.

2 -ضعف بنية التنظيم: يعني عدم تخصيص إدارات تعالج المشاكل البيئية بشكل لا مركزي، حيث تشكل مركزية الإدارة عبئاً على الإدارة العليا وتؤدي إلى جيل حل المشاكل المستعجلة.

3 -نقص المعلومات: إن قاعدة المعلومات التي يعتمد عليها صانعو القرار البيئي من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية البيئية غير كافية.

4 -غياب التخطيط البيئي: حيث ينعدم اهتمام العديد من المنظمات بالجانب البيئي تخطيطاً، و مرد ذلك إلى طول فترو التخطيط و عليه فإنهم يعتبرونها تكاليف عديمة الجدوى بالإضافة إلى عدم توفر بعض المنظمات على أنظمة تنبؤ.

5 - ضعف المنظمات غير الحكومية: المهتمة بالبيئية والتي تلعب دورًا كبيرًا في الدفاع عنها والحفاظ عليها وفي إشراك المجتمع ككل في الدفاع عنها.

6 - نقص في الإمكانيات المالية المخصصة لتمويل المشروعات البيئية الدفاعية والوقائية الموجهة لحماية وصون البيئية والموارد البيئية وترشيد استخدامها.

بالإضافة إلى بعض الأخطاء التي تقوم بها المنظمة والتي تؤدي بدورها إلى إعاقة وعرقلة تنفيذ نظام الإدارة البيئية بنجاح:[1]

- أن يقرر مسئول نظام الإدارة البيئية أن يقوم بالعمل بمفرده؛
- إشراك العاملين في اللحظات الأخيرة و الاعتماد الزائد على الاستشاريين؛
- إسناد مسؤولية تنفيذ الإدارة البيئية لمسئول النظام كعمل إضافي إلى جانب عمله الأصلي؛
- إهمال وسائل و أدوات الاتصال؛
- التركيز الشديد و الزائد على عنصر الحصول على شهادة الإيزو 14000، و التباطؤ وعدم الاستمرارية عند الحصول عليها مما يؤدي إلى فشل النظام ككل.

[1]- صلاح محمود الحجار و داليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية و التكنولوجية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2006، ص 218-219.

هذه المعوقات والصعوبات كانت ولازلت تحد من فاعلية الإدارة البيئية وتسهل من توسيع وتعميق المشكلات البيئية و آثارها السلبية، وتعيق التنمية لذلك لابد من التغلب عليها لتحقيق تطبيق سليم وفعال للإدارة بيئية صحيحة.

المبحث الثالث: محددات عمل الإدارة البيئية

لضمان نجاح الإدارة البيئية في أداء مهامها لابد لها أن تراعي جانب الكفاءة البشرية المتخصصة، لما لها من تأثير مباشر على نجاح و فعالية أداء هذه الإدارة، ذلك لأنها المسئولة عن تنفيذ البرامج البيئية في المشروع، هذا من جهة ومن جهة أخرى لابد من القيام ببعض الوظائف الرئيسية التي تعتبر ضرورية لتنفيذ خطة الإدارة البيئية وتحقيق أهدافها من خلال ترجمتها إلى أنشطة عملية. ولاستكمال نجاح الإدارة البيئية لابد من وجود استراتيجيات للتنفيذ ومعايير للأداء تحكم عملية القيام بالوظائف، وتعزز دية المهام على أكمل وجه لإكمال عمل الإدارة البيئية وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأطراف المعنية بالإدارة البيئية

بالرغم من أهمية وجود الإدارة البيئية كنظام فرعي ضمن النظام الكلي (المشروع)، إلا أن نجاحها في مهمتها يقوم أساساً على الأشخاص القائمين بالعمل، سواء كان هذا الشخص هو القائم على العملية الإنتاجية أو العامل وراء الآلات أو المهندس الذي يراجع كيفية استخدام المواد. فهؤلاء لهم تأثير مباشر على العملية الإدارية كملها.

أولا: اختيار مسئول الإدارة البيئية:[1]

تتصدر أولى مهام الإدارة تعيين ممثلاً لها ليعمل مسئولا عن نظام الإدارة البيئية قبل البدء في عملية التنفيذ، ويعد هذا المسئول القائد الحقيق الذي سيقود عملية التنفيذ على أن يكرس كافة جهوده وإمكاناته لتنفيذ النظام مع إعفائه خلال هذه الفترة من أي مهام أخرى.

ثانيا: الصفات الواجب توفرها في مسئول الإدارة البيئية:

[1]– صلاح محمود الحجار و داليا عبد الحميد صقر، مرجع سابق، ص 208.

أوضحت الخبرة العملية ضرورة توافر العديد من الصفات في المسئول الفاعل والتي تعزز في حالة توفرها من فرص نجاح تنفيذ الإدارة البيئية، نذكر من بينها ما يلي:[1]

- شخص يثق فيه الموظفون، ويفضل أن يكون من شاغلي الوظائف الوسطى (الإشرافية)، حيث يتسنى للعاملين الارتباط بمن يعملون في تلك المستويات. وليس من شاغلي مناصب الإدارة العليا ولا من المسئولين التنفيذيين.
- توافره على الروح الطيبة و المهارات القيادية التي تشعر العاملين بالارتياح نحوه وبالتالي سيلتفون حوله وينجزون ويحققون النجاح؛
- يجب أن يتمتع بثقة الإدارة العليا، من خلال استيفائه لمعايير الإدارة باعتباره ممثلاً لقيمها واتجاهاتها محققا لإستراتيجيتها البيئية؛
- يجب أن يمثل المشروع مع الجهات الخارجية بشكل يبعث على نجاحها داخليا و خارجيا؛
- أن يتوفر على عقلية منظمة وتجارية قادرة على السيطرة على التكاليف والمحافظة على الوضع المالي؛

ثالثا: دور مسئول الإدارة البيئية:

يتمثل دوره في:

- قيادة فريق التنفيذ، وجمع و نشر المعلومات بدءاً من حصر الأنشطة والمنتجات ووضع التصاميم للأنشطة البيئية وإعداد قوائم للمتطلبات القانونية إضافة إلى جمع تفاصيل عمليات المراقبة والتوثيق؛
- إعداد الإجراءات والتأكد من تناول فريق التنفيذ لها؛
- تنظيم دورات تدريبية والتعاقد مع المدربين لرفع الوعي البيئي لكافة العاملين بالمشروع، واتخاذ القرار بشأن تكرارية العملية التدريبية، فترتها والوسيلة المناسبة لها؛

[1]- صلاح محمود الحجار و داليا عبد الحميد صقر، مرجع سابق ، ص(208- 213) K،لتص رف .

- الحصول على دعم من الأقسام المختلفة، مما يستلزم ضرورة تكوين فريق عمل متنوع الوظائف والاختصاصات لإنجاح عملية التنفيذ.

كما تتضمن المبادئ الحاكمة للمديرين الذين ينفذون أو يعززون منظومة الإدارة البيئية مايلي:[1]

- الاعتراف بأن الإدارة البيئية من بين أعلى أولويات الإدارة؛
- تحديد المتطلبات القانونية الجوانب البيئية المرتبطة مع أنشطة و منتجات المشروع؛
- تنمية التزام الإدارة العليا و الموظفين نحو الحماية البيئية مع وضح مستويا المسئولية؛
- تشجيع التخطيط البيئي عبر الدورة الحياتية للمنتج و أو العملية؛
- تقييم الأداء البيئي للسياسة البيئية المشروع والأغراض و الأهداف والسعي نحو التحسين المستمر ؛
- وضع أسلوب إداري لمراجعة وفحص منظومة الإدارة البيئية.

وللحفاظ على نظام الإدارة البيئية يحب القيام بتكريم الأفراد الذين كان لهم الدور البارز في تحقيق هذا النظام بالإضافة إلى عرض التقدم في تحقيق الأهداف، هذا الأخير سيكون تذكيراً مستمرًا و تحدياً للمشروع لتحقيق الغايات فضلاً عن إقامة المسابقات بين المجموعات لتحفيز روح المنافسة وإعداد ندوات لتوضيح المزايا المالية والوظيفية والتنظيمية لهذا النظام. وأخيرا الدعاية سواء عن طريق وسائل الإعلام المحلية أو عن طريق مشاريع للعلاقات العامة.

و الهدف من هذه الأساليب الوصول إلى اهتمام العاملين والحفاظ على قوة الدفع للتطبيق الناجح و الفعال للإدارة البيئية في المشروع.

المطلب الثاني: أسس الإدارة البيئية (الوظائف الإدارية):

باعتبار الإدارة البيئية جزء من إدارة المنظمة ككل فهي تخضع لنفس عملياتها من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة. وهذا ما يخدم انجاز المهام المنوطة بها لتحقيق الأهداف بشكل منسق ومنظم.

[1]–حسن أحمد فرغلي محمد، دراسة مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية (الإطار العام)، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص125.

أولا: أسس الإدارة البيئية:

إن أسس الإدارة البيئية لا تختلف عن أسس ووظائف الإدارة المتعارف عليها بين كل المنظمات بغض النظر عن التباين في أهدافها وطبيعة نشاطها وحجمها ونوع التقنية المستخدمة فيها.

1 – التخطيط البيئي: يعتبر التخطيط من أول الوظائف الإدارية على مختلف المستويات.ويعرف بأنه: "وضع الخطط المستندة على المعلومات الصحيحة لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية مستقبلية على ضوء الظروف التي ستسود و فضل صورة ممكنة".[1] والتخطيط العلمي هو المنهج المتبع في التخطيط البيئي،حيث يقوم على تحديد المشكلة و جمع المعلومات وتحديدها تحديدا دقيقا، ثم تحديد البدائل المختلفة الممكن إتباعها ومن ثم الموازنة بين البدائل المختلفة لاختيار البديل الأمثل.

و يهدف التخطيط البيئي بالدرجة الأولى إلى تحقيق استغلال متوازن للعناصر البيئية المتاحة دون إحداث خلل في البيئة، ويعتبر من أهم مكونات الإدارة البيئية لأنه يشمل العناصر التالية:[2]

– جمع المعلومات و البيانات اللازمة لتحليل الظواهر البيئية الراهنة والتنبؤ بالمشاكل البيئية المستقبلية؛

–تصميم برامج العمل التنفيذي وترتيب أولوياتها على ضوء السياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المخطط الوصول إليها؛

–حصر الإمكانات المتاحة و المعوقات المحتملة أثناء التنفيذ؛

– التنسيق والمتابعة المرافقة واللاحقة لعمليات التنفيذ ومن ثم الرقابة والتقويم لرصد نقاط الضعف والانحرافات وتذليل المعوقات، بهدف إعادة ترتيب البرامج وتعديل الخطط لتحقيق الأهداف المرسومة بأقصى كفاءة وفعالية ممكنة.

---

[1]–هند سلطان إبراهيم سعد، تقييم فعالية تطبيق نظم الإدارة البيئية في الخدمات الجامعية، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، جامعة عين شمس مصر، 2007،ص 159.

[2]–بدرية عبد الله العوضي، الإدارة البيئية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير،معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995،ص 15– 16.

2 – التنظيم البيئي: إن العلاقة بين التنظيم والإدارة علاقة ترابط، بمعنى أن التنظيم وظيفة من وظائف الإدارة لتحقيق الهدف. وعلى ذلك يكون التنظيم سابقا لنشاط الإدارة. ومن جانب آخر نجد أن التنظيم يعد عملا جوهر يامن أعمال الإدارة بجانب التخطيط،و كل عمل في أي مشروع لابد أن يقوم على التنظيم مع اختلاف هذا الأخير من عمل إداري لآخر.[1]

فالتنظيم في الإدارة البيئية[2] يعني تحديد مسؤولية إدارة الأنشطة بتقسيم المشروع إلى إدارات وأقسام ووظائف (خريطة تنظيمية،هيكل تنظيمي،الدليل التنظيمي). وبذلك تحديد الوظائف والسلطات والمسؤوليات والعلاقة بين الإدارات بشكل يضمن تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية في تحقيق الأهداف البيئية.

3 – التوجيه البيئي: يتطلب توفر القيادة الإدارية الواعية المقتنعة بأهمية البيئة والحفاظ عليها، إضافة إلى الإرشاد للسلوك البشري فيما يخص توجيه الموارد بوعي والحفاظ على البيئية.[3] كما يتعلق التوجيه البيئي بالتحفيز بأساليب مختلفة لحماية البيئة و تطبيق مسؤوليات الإدارة البيئية بنجاح. بالإضافة إلى تحقيق وتطبيق عمليات الاتصال اللازمة لتوعية الفئات المستهدفة بالطرق الكتابية والشفوية والمصورة ووسائل الإعلام متعددة الوسائط لتحقيق الأهداف البيئية واحترام تطبيق إرشاداتها.

4 – الرقابة البيئية: ترتبط وظيفة الرقابة في الإدارة البيئية بعملية الرصد البيئي، فهما يكملان بعضهما البعض، من حيث أن الرقابة تقيس أداء الأنشطة وتقارنها بالمعايير الموضوعة مسبقا وباستمرار لضمان عدم حدوث آثار سلبية على البيئة. وتشتمل وظيفة الرقابة البيئية على الرقابة على الخطط والإجراءات التي تهدف إلى متابعة التأكد من التزام الأفراد والمنظمات بالمعايير البيئية وإجراءات الوقاية والسلامة.كما تشتمل هذه الوظيفة على إجراء عمليات البحث

---

[1]–علي محمد منصور، مبادئ الإدارة ، (أسس و مفاهيم)، مجمعو النيل العربية، القاهرة ،1999، ص22.

[2]–أحمد ماهر، الإدارة (مدخل بناء المهارات)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص09.

[3]–هند سلطان ابراهيم سعد، مرجع سابق، ص 161.

و الدراسات بهدف التقليل من التلوث البيئي أو منعه.و يتمثل الهدف من ممارسة الدارة البيئية لوظيفة الرقابة البيئية فيما يلي:[1]

5 – التنسيق البيئي: يؤدي التنسيق إلى تحقيق التضامن بين المنظمات المعنية بالبيئة على مستوى القطاع الواحد والقطاعات المختلفة، و يدعم التعاون فيما بينها بحيث يكون ذلك خطوة نحو استخدام الموارد المادية والبشرية كبر كفاءة ممكنة. كما تساعد عملية التنسيق على توجيه المنظمات على اختلاف أنواعها إلى المشكلات التي تعاني منها البيئة، وتبادل الخبرات حول سبل مواجهتها، ووضع البرامج المناسبة لذلك من خلال تبادل المنظمات عن طريق عملية تنسيق خطط وبرامج وسياسات العمل والخبرات والمعلومات بالإضافة إلى استخدام بعض الموارد والاستفادة منها.[2] وبالتالي يمكن القول بأن التنسيق يعتبر هدفا أساسيا، حيث يتم من خلاله تبادل المعلومات وتقديم المعونة الفنية ودعم تطور الموارد البشرية بالمنظمات و إتاحة فرص التدريب وتبادل الخبرات والتأثير في السياسات البيئية ومواجهة المشكلات البيئية.

ثانيا: إستراتيجية الإدارة البيئية:

من الأهمية بمكان الإشارة إلى إستراتيجية الإدارة البيئية في هذه النقطة باعتبارها خطة للأنشطة المنظمة والهادفة إلى حماية البيئة وصيانتها وتعزيزها على أساس قابل للاستمرار. وبالتالي تحتوي إستراتيجية إدارة البيئة على العناصر الرئيسية التالية:

1 – تحديد الأهداف: والتي تتمثل في مستويين، الأول يهدف إلى تحسين مستوى البيئة المحيطة بحمايتها وصيانتها وعلى أساس قابل للاستمرار، والثاني يهدف إلى تخفيض الآثار البيئية الضارة إلى دانى مستوياتها.

---

[1]–محمد الطعامنة"،الإدارة البيئية و نظم الإدارة المحلية (إطار مفاهيمي)"المؤتمر العربي الثاني للإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية،القاهرة ،ص ص(12–13).

[2]–أحمد صادق رشوان،"العلاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات الأهلية في شبكة حماية البيئة وتحقيق الشبكة لأهدافها"،المؤتمر العلمي السابع عشر،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان،القاهرة،2004،ص545.

ويرى البعض أن صياغة الهداف هي أولى خطوات التخطيط الاستراتيجي وتقسم إلى الهداف عامة أو إستراتيجية وأخرى تشغيلية.[1]

2 – صياغة استراتيجية عمل: من خلال:

– فهم المحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحيوي من خلال تفهم الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، حيث أن اشتراك المجموعات المناسبة منهم سيساهم في تقديم أدق المعلومات؛

– تحديد المسؤولية الأساسية في صياغة الإستراتيجية(حكومات، قطاع خاص، منظمات غير حكومية ودولية، مشاريع التمويل)؛

– تطوير معلومات دقيقة عن البيئة، عن طريق الارتباطات بين البيئة والقطاعات الأخرى.[2]

3 – الدعم التقني والاقتصادي و المؤسسي: يتكون الدعم التقني من المعطيات التي يقدمها المختصون مثل: خبراء التكنولوجيا الحيوية واقتصاديات البيئة وإدارة الموارد المالية. أما الدعم الاقتصادي فيتكون من الأموال المخصصة للقيام بالأنشطة. وبالنسبة للدعم المؤسسي فهم يتمثل في الترتيبات الفنية والإدارية الملائمة والمساعدة على التنفيذ.[3]

4 – مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف الموضوعة والتعرف على الانحرافات التي قد تكون موجبة أو سالبة.

5 – اقتراح مجموعة من البدائل والخطط الإستراتيجية بهدف القضاء على الانحرافات الموجودة خارج مجال السماح.[4]

---

[1]– محمد مصطفى أحمد هندي،دور نظم المعلومات البيئية في ترشيد القرارات الإدارية (إطار مقترح)، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر ،2007، ص75.

[2]–هند سلطان إبراهيم سعد، مرجع سابق،ص (166–167).

[3]–نفس المرجع السابق، ص167.

[4]–هو المجال المسموح به من طرف الإدارة أو قطاع النشاط الخاص Kالانحرافات.

6 – مقارنة نتائج التنفيذ بالاستراتيجيات البيئية واتخاذ القرارات التصحيحية لتحقيق الهدف البيئي.[1]

و يختلف أسلوب اتخاذ القرار البيئي الاستراتيجي باختلاف مستوى بيئة الأعمال.و إضافة إلى النموذج المعياري المذكور أعلاه "**النموذج الوقائي**"، من الممكن إدراج نموذج ن الذي يدعى "**نموذج اتخاذ القرارات الإستراتيجية البيئية اعتمادا على رد الفعل**"، هذا الأخير تقوم فيه الإدارة باتخاذ قراراتها بعد حدوث المشكلة البيئية و تحاول إيجاد وسائل القضاء عليها. وهو ما يعرف بال**نموذج العلاجي**.

يوضح هذا الشكل كيفية اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالبيئة اعتمادا على نموذج رد الفعل دون وجود تخطيط مسبق للتعامل مع قضا يالبيئة.و يكون هذا النموذج قابل للتطبيق في حالات الكوارث البيئية أو المشكلات غير المتكررة، أو التي حدثت على غير العادة.

و لنجاح الإستراتيجية البيئية يجب توافر عدة عوامل مثل:

- وجود اشخصا قادرين على تصميم سياسات و انظمه بيئية،و خبراء يستطيعون تخفيف المشاكل البيئية ومراقبة الأداء البيئي؛
- وجود سلطات بيئية ضمن التنظيم الإداري يكون لديها الصلاحية القانونية لتنفيذ القوانين البيئية و اتخاذ القرارات على مستويات مختلفة؛
- وجود مختبرات ومعدات وبنية تحتية، وموارد اقتصادية يعتمد عليها للمراقبة الميدانية.[2]

و في الأخير فان إستراتيجية الإدارة البيئية يجب أن تعتمد على مبادئ التنمية المستدامة. و في جميع الأحوال فان الإدارة البيئية ذات الكفاءة تتطلب كيد الاستغلال الأمثل للموارد و تضخيم المنافع و تجنب انخفاض الإنتاجية و توسيع القاعدة المتوفرة و بالتالي تأمين تنمية مستدامة طويلة المدى.

---

[1]– محمد مصطفى أحمد هندي ن مرجع سابق، ص75.

[2]–علاء العطار،"الحلقة التدريبية للإدارة العليا عن أهمية التأثير البيئي:دورة تقييم التأثير البيئي لصانعي القرار"،مجلة التنمية البيئية،العدد20،ماي1988،ص8.

المطلب الثالث: مهام الإدارة البيئية في المشاريع

يمكن إجمال مهام الإدارة البيئية عموما في العناصر الأربعة التالية:

1 – مراجعة الأوضاع البيئية الحالية و الإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة لمعالجة و الحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية و لتحقيق الالتزام بالقوانين و اللوائح البيئية؛

2 – تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف، وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث إجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المشروع، وتشجيع استخدام المواد غير المسببة للتلوث وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتوج للحد من الانبعاثات الملوثة؛

3 – زيادة الوعي البيئي لدى العمال و تقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث؛

4 – تعزيز المشاركة المحلية والعالمية.

كما يمكن إضافة المهام التالية لما لها من أهمية في إتمام عمل الإدارة البيئية:[1]

1 – الإقلال من الفاقد في عمليات الإنتاج: من خلال:

- الاهتمام بالصيانة الوقائية للمعدات؛
- تطبيق تكنولوجيات حديثة قليلة أو عديمة الفاقد؛
- التحكم في القدرة الإنتاجية(عدم التشغيل كثر من القدرة الفعلية، لان زيادة التشغيل يؤدي إلى زيادة التلوث الصناعي)؛
- استبدال المواد الخام ومدخلات الإنتاج بمواد أقل تأثير على البيئة.

2 – تدوير عوادم النتاج: ذلك يحقق:

- الحد من التلوث و خفض تكلفة وحدات المعالجة؛

[1]– نهال محمد فتحي الشحات درغام، مرجع سابق،ص95– 98، لتصرف.

- نقل الخبرة التكنولوجية للصناعات المماثلة؛
- تحسين الوضع البيئي داخل المشروع، وزيادة كفاءة الإنتاج؛
- تحقيق عائد اقتصادي.

و سوف يتم التطرق بشيء من التفصيل و التحليل لهذه النقطة في الفصل الموالي.

3 – ترشيد استخدام مدخلات الإنتاج والمياه والطاقة: مثل:

- تركيب خطوط الإمداد بالمياه بحرص و مراجعتها بانتظام للحد من التسرب؛
- التشجيع على استخدام تقنيات الحفاظ على المياه (استخدام أجهزة تحد من استهلاك المياه.

4 – المراجعة البيئية الدورية للمنشآت: إعداد مراجعة بيئية دورية على المعلومات عن التطور في عمليات التصنيع واستخدام الخامات وجودة المنتجات و مصادر التلوث.

و يمكن تنسيق دراسات المراجعة البيئية عن طريق إدارة بيئية، وذلك من خلال الاستعانة بالمتخصصين في المشاريع العلمية، ومكاتب الاستشارات البيئية والعاملين في المشاريع الصناعية ذاتها.

وتشمل المراجعة البيئية العناصر التالية:

- جودة المواد الخام ومدى مطابقتها للمواصفات؛
- المنتجات، وتقنيات العمليات المستخدمة؛
- كميات مدخلات المواد والماء والطاقة؛
- أساليب الإدارة البيئية المتبعة في المشروع؛
- ملائمة الخدمات البيئية بالمشروع و نظافة المباني الداخلية؛ وسوف نتطرق لهذه النقطة بدقة أكبر في الفصل القادم.

خلاصة الفصل:

لقد أدركت الإدارة أن التركيز على الإدارة البيئية يؤدي إلى المطابقة القانونية بين الأعمال التي تقوم بها والبيئة، ومحاولة السيطرة والرقابة عليها، كما أن تبنيها لهذا التوجه يجعلها تتوقع مسؤوليات جديدة و هامة، ذلك أن مدخل الإدارة البيئية انبثق عن الجهود الرامية إلى إيجاد طريقة يتم من خلالها دمج الاعتبارات البيئية ضمن الإدارة.

فضلا عن هذا يعتبر هذا المدخل منهجا إداريا فعالاً في اكتساب مستوى من التميز، يمكن أن يتفوق به مشروع عن غيره من المشاريع. مما ينعكس إيجابا على أداء وظائف المشروع من جهة وعلى أداء وظائف الإدارة من جهة أخرى مما يؤدي إلى تحسين الأداء الكلي له من خلال الإقلال من الفاقد في العملية الإنتاجية وترشيد استخدام المدخلات من الموارد، وتخفيض التكاليف بالاعتماد على الكفاءات البشرية المتخصصة، إضافة إلى زيادة قدرة المشروع على تحقيق متطلبات التصدير من خلال إكساب المنتج ميزة تنافسية بيئية.

الفصل الثاني

ماهية التنمية المستدامة

تمهيد:

رغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم ومزال غامضا، ويفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئة شعبية ورسمية وتطلب بتطبيقها ولذلك فقد تطرقت في هذا الفصل لمختلف جوانب التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

لكي نعرف أي كلمة أو مصطلح لابد بالبحث في الجانب اللغوي خصوصا عندما يكون المصطلح جديد دخيل على حياتنا اليومية.

التعريف اللغوي:

التنمية لغة: هي البناء أو الازدياد التدريجي اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية...الخ

فالتنمية هي عمليات المقصود التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة وتخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تعززها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج مجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة.

تعريف محمد توفيق صادق:

عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والإنسان هدفها النهائي.

إذن نستنتج أن التنمية فعل إرادي واعي تحكمها سلطة مؤيدة[1].

التعريف الاصطلاحي:

لم يحدد تعريف التنمية مستدامة بل بقي متضاربا حسب كل جهة تطالب بها إلى أن عرفت أول مرة في تقرير لجنة بورتلاند.

[1]– مصطفى يوسف كامل، **التنمية المستدامة**، ط 01، شركة الأكاديمية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، 2017م، ص 84

"إنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"[1].

- إن المفهوم الدقيق والمحدد للتنمية المستدامة لم يتوصل إليه بعد، فالأغلبية لا يملكون القدرة على الشرح معناها أو مقاصدها.

ومع كل ما سبق من التعاريف يمكننا أن نقول أن التنمية المستدامة هي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية لفائدة مجتمع الإنساني فإن هذه الحماية دائما تصب لفائدة واستمرارية الإنسان، فهو المستفيد الأول من تجدد الطاقات وحماية الثروات.

المطلب الثاني: نشأة التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة على الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقة وسط العديد من المصطلحات المعاصرة مثل:

العولمة، الصراعات الحضارات الحداثة، ما بعد الحداثة التنمية البشرية المعلوماتية وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم[2].

لقد كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر كانون الأول عام 1983 برئاسة بروتتلاند رئيسة وزراء النرويج وعضوية 22 شخصية من النخب

[1]– د محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، ط 01، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014

[2]– عثمان محمد غنيم، مرجع سابق ذكره

السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وبذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وقد برز مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية والحصول المجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة

أعلن عن خصائص التنمية المستدامة للمرة الأولى في قمة ريو حول البيئة والتنمية المستدامة عام 1992.

هي تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس فهي تنمية طويلة المدى كما أنها تنمية تراعي حق الأجيال القادمة والموارد الطبيعية كذلك هي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية كالهواء والماء والتربة الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.

كما أنها تنمية متكاملة تعتبر الجانب البشري فيها وتنمية أولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار نفسي والروحي للفرد والمجتمع.

هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي بشكل مؤسس مما يجعلها جميعا تعمل بتناغم[1].

الاستمرارية وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثمار جزء منه بما يمكن من الإحلال أو التجديد وصيانة للموارد.

[1]– أبو طاحون عدلي علي، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعة** المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ب ط 2003، ص 148–151

الفرع الثاني: أهداف تنمية المستدامة

اندماج والتكامل البيئي:

أي اندماج اهتمامات الحفاظ على الحيوية والتنوع في مجمل أعمال البشرية وكل النظم البيئية الطبيعية الأرضية والفضائية.

تحسين العدالة الاجتماعية:

تسهيل إشباع الحاجات الأساسية المجتمعات البشرية الحالية والمستقبلية وتحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل للجميع وكذلك التعليم والعناية الصحية.[1]

تحسين الفاعلية الاقتصادية:

أي تشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية والطبيعية والمالية بغية السماح لإشباع حاجات المجتمعات البشرية من خلال تحميلهم مسؤوليات للمؤسسات والمستهلكين إزاء السلع والخدمات التي ينتجونها ويستخدمونها ذلك من خلال إقرار السياسات[2].

أهداف ثانوية:

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة.
- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها.

[1]– صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص 16

[2]– علي محمد مرعي، **دور الإدارة الرشيدة للحكومات والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني**، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، الأدوار المستقبلية الجمعية العربية للإدارة البيئية، القاهرة، 2007، ص 69

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد مع أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استشرافها.
- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال طبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة

حتى نتمكن من القول أننا بصدد تحقيق التنمية المستدامة علينا أو لا تحديد مبادئها الأساسية التي تقوم عليها، لكي نعرف مسارها وهي كثيرة ومتعددة على حساب المجال المراد تحقيقها فيه وسوف نذكر منها الأهم.

الفرع الأول: المبدأ الوقائي

حيث تكون هناك احتمالات وقوع أضرار بيئية جسمية لا يمكن تداولها لا يستخدم الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل كسب لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.

الفرع الثاني: مبدأ الملوث الدافع

ظهر المبدأ أول مرة سنة 1972، يشمل حسب المشروع الجزائري فرض رسوم وضرائب إضافية على القائمين بنشاط ملوثة تحميل الملوثين تكاليف التدابير الوقائية، بالإضافة إلى رسوم تلعب محفزات الاقتصادية، دورا مهما في تشجيع الأفراد على حماية البيئة وإداريا يمكن للدولة تحقيق الملوث الدافع عن طريق الامتناع عن منح الرخص لممارسة النشاط أو سحبها بل أكثر.

الفرع الثالث: مبدأ الحيطة

تم النص على المبدأ من خلال وثيقة ريود جانيرو في مبدأ الخامس عشر منه كما تبناه المشروع الجزائري أيضا، ويقوم على اتخاذ التدابير اللازمة تجنب وقوع أضرار مختلة قد يصعب على المجتمع معالجة آثارها عملا بالمثال القائل الوقاية خير من العلاج[1].

الفرع الرابع: مبدأ الإعلام والمشاركة الشعبية

تتطلب التنمية المستدامة مشاركة واسعة لجميع الهيئات في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية نظر لأنها تنطلق من الأسفل وهو ما يستدعي تمكين كافة الهيئات الرسمية والشعبية من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية وذلك لعدة أسباب أهمها:

- أسلوب الحكم الديمقراطي الراشد.
- تطوير أدوات الاقتصاد البيئي والاعتماد عليها في إدارة الانتماء.
- توفير أدوات البيئة السليمة.

الفرع الخامس: مبدأ العدالة

أولا علينا التفريق بين نوعين من العدالة عدالة ما بين الأجيال وعدالة داخل الأجيال فالأولى تعني عدالة بين الشباب والعجزة وعدالة بين الحضارة والقادمة. وعلى الصعيد الدولي تعني عدالة بين الشمال والجنوب وبين الدول الفقيرة والغنية[2].

[1]– خالد حامد، **التنمية المستدامة** ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص 115

[2]– محاضرات الأستاذة مرابط، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2017

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاجتماعي والسياسي للتنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة خاصة بالبعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

- تثبت النمو الديموغرافي، وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت السكان وهو أمر يكتسي أهمية بالغة ليس فقط.
- أهمية توزيع السكان: لتحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي ينبغي في البداية التقليل من خطورة عدم توزيع الأمثل للسكنات وذلك عن طريق التقليل من توزيع المناطق الحضرية.

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

- يستند هذا البعد إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد، وكذا القضاء أو التقليل من نسبة الفقر من خلال استغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- العمل على الحد من التفاوت في المداخيل: بإعادة توزيع الأراضي على الفقراء وكذا المهندسين الزراعيين العاملين.
- السعي إلى تقليص تبعية البلدان النامية: هذا في ظل الانفتاح الدولي الذي اشتغل من طرف الدول المتقدمة التي تتحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بخفض استهلاك.

- تقليص الإنفاق العسكري: شهد الإنفاق العسكري متبع من قبل الدول نمو خطير حيث أضحى من أولويات الاقتصاد في البلدان متقدمة ومتخلفة على سواء.
- الاستخدام الكفء للطاقة على الصعيد المنزلي: من خلال استعمال أجهزة أكثر اقتصادية للطاقة إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجية الحديثة في مجال حفظ الطاقة[1].

البعد البيئي للتنمية المستدامة:

- يكمن جوهر البعد البيئي بالدرجة الأولى في الاهتمام باستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والاقتصاد.

البعد البيئي التنمية المستدامة:

- يكمن جوهر البعد البيئي بالدرجة الأولى في الاهتمام باستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والاقتصاد.
- ضرورة الحفاظ على المحيط المائي: للنظم البيئية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة ومن المشكلات البيئية نجد التلوث المائي عن طريق النفايات الصناعية...[2]
- صيانة ثراء الأرض والتنوع البيولوجي: تتعرض النظم الإيكولوجية الغابات المدارية والساحلية، الشعب المرجانية لتدمير سريع.

[1]– هاني عبيد، **الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان**، ك1، دار الشروق، الأردن، 2000، ص 168

[2]– زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني، **ملتقى البعد الاستراتيجي التنمية المستدامة**، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 128

- الحد من إتلاف التربة والاستعمال المفرط للمبيدات: إن الاستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة تنجر عنه جملة من المشاكل البيئية وفي ظل تطبيق مبادئ التنمية المستدامة فإن استخدام المبيدات لابد أن يتقيد بضوابط الكم[1].
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: للتمنيع والتكنولوجيا الحديثة آثار سيئة على البيئة ذلك أن إنطلاق الغازات ينجر عنه تغيير خطير عند حدوث ظاهرة تساقط الأمطار.
- مسؤولية الدول المتقدمة من التلوث ومعالجته: تقع على عاتق الدول المتقدمة مسؤولية خاصة في قيادة فكرة التنمية المستدامة.

الفرع الرابع: البعد التقني والإداري للتنمية المستدامة

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى التكنولوجيا الأنظف والأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدرة ممكنة من الطاقة والموارد ويمكن حصره في:

- إحراز تقدم هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة.
- استخدام تكنولوجيا شرط أن تكون قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المناقصة.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية[2].

[1]- جيري مفيمح نورالدين بوعنان، **ملتقى دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أكتوبر 2008، ص 320

[2]- http:www.dljamahinia.comlindex.html

المبحث الثالث: استراتيجيات وتحديات التنمية المستدامة

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة

إن مشاكل البيئة لا تعرف الحدود وهذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة أخذت تهدد الأجيال بسبب تقديم الأهمية الاقتصادية وإثراء المادي على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة، ونظرا للمشاكل التي تواجهها الجزائر في البيئة قامت بعدة مشاريع في مجال محافظة على البيئة وأهمها:

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفق 2025:

تحي الجزائر على غرار باقي الدول العالم اليوم العالمي للبيئة الذي يصادف الخامس من جوان كل سنة والذي يأتي هذه المرة تحت شعار "كوكبكم بحاجة إليكم فلنتحد ضد التغير المناخي".

وقامت بتسطير إستراتيجية وطنية حول آثار الاحتباس الحراري في الجزائر بعد معاينة شاملة للمحيط، وهي إستراتيجية التي انبثق منها مخطط وطني لتصدي لتغيرات المناخية واعتمدت خطة للتخلص من النفايات الخطرة كتقليص حجم المخزونات وخطر المنتوجات السامة.

إستراتيجية الصناعات التكاملية:

يركز god reruis في إستراتيجية على تطور الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية غالبة، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة الآثار تصنيعية غالبة في الاقتصاد الوطني[1].

[1]– لسلوس مبارك، **التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر**، مجلة العلوم التجارية (م.و.ت.)، عدد 2 مارس 2003

برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

استفادت الجزائرية بأقل من 10% من 150 مليار دولار بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد مبلغ يفوق 150 مليار دولار تحولت الجزائر كما كانت تقول الحكومات التي تعاقبت منه 2005 إلى أكبر ورشة عمل في حوض المتوسط وشمال إفريقيا.

وقيل كذلك أن البرنامج هو أهم مشروع اقتصادي منذ مخطط مارشال الأمريكي عقب الحرب العالمية الثانية، الخطاب السياسي الذي رافق قبل وأثناء وبعد مباشرة برنامج الإنعاش الاقتصادي كان يؤكد أن بلادنا قد دخلت نهائيا في الخدمات الكبرى وبناء سوق قوي تبؤها مكانة محترمة في العالم من ناحية السياسة الخارجية والدبلوماسية[1].

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تواجه فجوة كبيرة في المعرفة تستلزم وضع إستراتيجيات سليمة لتحقيق التكامل في استيعاب معرفة واكتسابها ونشرها، كما يلزم إيجاد صلات واضحة تربط مبدعين والباحثين ومحللي السياسات مع المنتجين وصانعي القرارات ومعوقات التنمية البشرية عديدة، سوف نركز على بعضها في مجالات محددة أهمها:

- اختلال في توزيع الدخل الوطني، حيث يصعب على الفئات منتمية للجهاز الخدمي والحكومي، وما تبقى من القطاع العام ملاحقة التغيير السريع والمرتفع في الأسعار.

[1]– عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 139

- انتشار ظاهرة العنف بكل أشكاله ولا يخفى اليوم أن جو الأمان الذي خيم على الجزائر لمدة عشرية كاملة، قد ساهم وبشكل وبشكل كبير عكسي على إضعاف المجتمع وعلى كل المستويات.
- عدم وجود إستراتيجية واضحة ودقيقة للتنمية البشرية مما يعرقل استدامة هذه الأخيرة كما هو معترف به اليوم.
- انتشار الفساد الإداري والرشوة نتيجة انخفاض القيمة الشرائية ومعدلات التضخيم فبالإضافة إلى التكاليف والخسائر المادية الكبيرة الناجمة عن الفساد.
- وضع إستراتيجية للتشغيل والقضاء على البطالة والفقر[1].
- وضع إستراتيجية لإحياء الثقافة المحلية والوطنية وحمايتها من الهيمنة الثقافية الوحيدة الجانب والمفروضة من قبل العولمة الجارية.

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة

لقد تعددت التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة وقد تحددت تقرير مؤتمر العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا ومن أهم التحديات فيما يلي:

- حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية.
- الهوة العميقة والتي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة والاتساع بين العالمين المتقدم والنامي.

[1]– تيمزار أحمد شنافة محمد، **التنمية البشرية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 9–10 مارس، 2004، ص 53–55

- لا تزال البيئة العالمية تعاني من تدهور وتناقض التنوع البيولوجي المستمر واستنفاذ الثروات البحرية والتصحر وحدوث كوارث طبيعية وما يترتب عليها من دمار وتلوث كلها تحرم ملايين الأشخاص من العيش الكريم.
- توفير السياسات البيئة السليمة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الصائبة والمؤسسات الديمقراطية المستجيبة.
- فالبشر هم صميم التنمية المستدامة ومن حقهم أن يحبوا حياة صحية منتجة مع الطبيعة ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لا إذا تم القضاء على الأمراض المرهنة التي تنتشر بكثرة ويتم تحقيق مكاسب صحية للبشر كافة وهو ما يتأتى إلى بالقضاء على الفقر[1].

[1]– الحوت محمد صبري، شاذلي محمد ناهد عدلي، **التعليم والتنمية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 2007 ص 28–29

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق التوازن والتوفيق بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي حيث تساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة دون أن يؤثر التطور في أي نظام سلبيا على الأنظمة الأخرى فغاية التنمية هو العمل على ترقية حياة الإنسان في العيش في رفاهية لأنه وسيلة للتنمية وغايتها وصانعها في نفس الوقت.

الفصل الثالث

واقع محافظة الغابات بالأغواط

في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية من أهم مراحل البحث بحيث يمكن للباحث من خلالها جمع البيانات والمعلومات حول مجال بحثه، ثم يقوم بعد ذلك بتفريغ تلك البيانات والمعلومات وتفسيرها وتحليلها وفقا لأساليب منهجية للحصول على نتائج تكون بمثابة تكملة للجانب النظري.

إن موضوع دراستنا هذه يتمحور حول دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه ارتأينا في هذا الفصل التذكير بتحديد المنهج المتبع، إضافة إلى ذكر خصائص عينة الدراسة ومكان إجرائها والأدوات المستخدمة وخصائصها، كما قمنا بذكر إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية تحليل وتفسير ومناقشة النتائج للتحقق من صدق أو نفي الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم محافظة الغابات بولاية الأغواط

المطلب الأول: لمحة عن محافظة الغابات لولاية الأغواط وهياكلها:

مرت إدارة الغابات بعدة مراحل فمنذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1974 كانت تابعة لولاية ورقلة وبعد التقسيم الإداري أصبحت الأغواط ولاية ومنذ ذلك الحين تعددت تسمياتها، ففي سنة 1982 سميت (بمصلحة الغابات والثورة الزراعية) لدى مديرية التنمية الفلاحية والثورة الزراعية والغابات في سنة 1984 سميت (بمصلحة البيئة والغابات) لدى مديرية الفلاحة والصيد البحري وفي سنة 1987 أدمجت مع مديرية الري إلى غاية سنة 1989 تحت تسمية (مصلحة البيئة والغابات) ثم جاءت الإصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة حيث تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 90- 114 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 91-59 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المتضمن إنشاء وكالة وطنية للغابات بحيث أصبحت لإدارة الغابات إستقلالية وتسمية جديدة وهي محافظة الغابات لولاية الأغواط وبعد ذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 95-333 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 97-93 المؤرخ في 17 مارس 1993 حيث أحدث هذا المرسوم مصالح مهيكلة التي نصت عليه المادة المذكورة أدناه. قد نصت المادة 2[1] من المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم المشار إليه أعلاه على أن المحافظة الولائية تنظم في شكل مصالح ومكاتب ومقاطعات ومكاتب مقاطعات يحدد عددها حسب خاصية كل ولاية وأهمية الأعمال المطلوبة القيام بها. ولا يمكن أن يتعدى عدد هذه المصالح خمسا (05) كما نصت المادة 3[2] من المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم المذكور أعلاه أنه تنقسم المقاطعات الغابية إلى دوائر غابية وأفرزة غابية، يحدد عددها بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالغابات.

والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيف العمومي وبصدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 جويلية 1997 المتضمن تنظيم المحافظة الولائية للغابات كما نصت المواد 2 و 12 و 14[3] منه، وتطبيقا لأحكام المواد المذكورة سالفا من القرار الوزاري المشترك

[1]- المرسوم التنفيذي 95-333 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995

[2]- المرسوم التنفيذي 97-93 المؤرخ في 17 مارس 1997

[3]- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 جويلية 1997

أنشأت المصالح والمكاتب والمقاطعات ومكاتب المقاطعات لمحافظة الغابات وتتمثل في ما يلي:

1- مصلحة تسيير الثروات والدراسات والبرامج يندرج تحتها ثلاث مكاتب.

2- مصلحة حماية النباتات والحيوانات يندرج تحتها مكتبين.

3- مصلحة توسيع الثروات وحماية الأراضي يندرج تحتها مكتبين.

4- مصلحة الإدارة والوسائل يندرج تحتها مكتبين.

المطلب الثاني: مهام ومصالح محافظة الغابات لولاية الأغواط:

لقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 95-333 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995 في مادة 2[1] منه قواعد تنظيم ومهام المحافظة الولائية وكذا تنفيذ جميع المهام التي من شأنها تطوير الثروة الغابية والحلفائية وإدارتها ورفع شأنها وحمايتها وتسييرها في إطار السياسة الغابية الوطنية وبهذه الصفة تكلف على الخصوص بما يأتي:

- تنفذ البرامج والتدابير في مجال تطوير الثروة الغابية والحلفائية، وحمايتها وتوسيعها وتحافظ كذلك على الأراضي المعرضة للإنجراف والتصحر.
- تنظم وتراقب استغلال المنتوجات الغابية والحلفائية، وكذلك ذات الاستعمالات الأخرى في الميدان الغابي ضمن إطار مخططات التهيئة والتسير.
- تنظم وتتابع وتراقب، بالاتصال مع المصالح المعنية الأخرى، عمليات الوقاية من حرائق الغابات والأمراض الطفيلية وهجوماتها، ومكافحة ذلك.
- تسهر على تطبيق التشريع والتنظيم الساريين على الميدان الغابي وتنظم تدخل أسلاك إدارة الغابات في مجال الشرطة الغابية.
- تدرس بالاتصال مع المصالح الخارجية المعنية الملفات المتعلقة بطلبات الرخص المنصوص عليها في التشريع والتنظيم في المجال الغابي والحلفائي.
- تضبط باستمرار، جرود الموارد الغابية والحلفائية والصيدية.
- تنفيذ البرامج والتدابير في مجال تنمية الثورة الصيدلة وحمايتها.
- تنفذ برامج الإرشاد والتوعية والتنشيط المتعلقة بالمحافظة على الثروة الغابية والحلفائية والصيدية.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 95-333 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995

- تجمع وتعالج وتنشر المعلومات المتصلة بميدان اختصاصها وتعد الحصائل والتقارير الدورية عن تقويم أنشطتها.

مصلحة الإدارة والوسائل:

وفقا للمادتين 2 و 6[1] من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 جويلية 1997 والذي ينظم المحافظة الولائية للغابات والمتعلقة بمهام مصلحة الإدارة والوسائل وكذا المكتبين التابعين لها ويتمثلا فيما يلي:

أ- مكتب تسيير الموارد البشرية والتكوين:

وهو مكتب يقوم بمجموع من المهام الإدارية التالية:

- متابعة المسار الوظيفي لجميع الموظفين منذ دخوله للتوظيف إلى غاية انتهاء علاقة العمل.
- إعداد وتنفيذ المخططات السنوية للموارد البشرية المؤشرة من طرف السلطة التي لها صلاحية التعيين ومصالح الوظيف العمومي.
- إعداد قوائم اسمية وعددية للموظفين المؤشرة من السلطة التي لها صلاحية التعيين ومصالح المراقب المالي.
- مراقبة ومتابعة الغيابات.
- متابعة وانجاز عمليات التوظيف (الخارجي والداخلي).
- انجاز جداول الترقيات في الدراجات المؤشرة من طرف لجنة الإدارية المتساوية الأعضاء والسلطة التي لها صلاحية التعيين.
- إجراءات أخرى مثل الترسيم، الإحالة على التقاعد، الشطب، النقل، الإنتداب، الإحالة على الاستيداع، العطل المرضية، العطل السنوية والاستثنائية (الزواج، الوفاة، الختان، الحج مرة واحدة في المسار المهني) وشهادات العمل.

ب- مكتب الميزانية والوسائل:

وهو مكتب يقوم بمجموع من المهام الإدارية التالية:

- تسديد نفقات أجور الموظفين ومستحقاتهم.
- تسديد نفقات الأوامر بالمهمة.

[1]- للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 جويلية 1997

- إبرام صفقات وتسديد مستحقاتها.
- تسديد مستحقات فواتير الغاز والكهرباء والماء وكذا الهاتف.
- تسديد نفقات شراء لوازم المكاتب.

المطلب الثالث: أنواع الأسلاك بمحافظة الغابات لولاية الأغواط

تعتمد محافظة الغابات في أدائها لمهامها الإدارية والتقنية على مجموعة من الموظفين الذين يعتبرون أداة في تقديم خدماتها للمستفيدين من هذا المرفق وفيما يلي سنتطرق إلى أنواع الأسلاك وفقا للمراسيم التنفيذية.

وهذه الأسلاك المشار إليها أعلاه تنقسم إلى أربع مجموعات وهي على النحو التالي:

المجموعة أ: وتضم مجموعة من الموظفين الحائزين على المستوى التأهيل المطلوب لممارسه نشاطات التصميم وتضم الرتب من الصنف 11 فما فوق.

المجموعة ب: تضم مجموعة من الموظفين الحائزين على مستوى التأهيل المطلوب لممارسه نشاطات التطبيق حيث تضمن رتب من الصنفين 09 و 10.

المجموعة ج: تضم المجموعة من على مستوى التأهيل المطلوب لممارسه نشاطات التحكم وتضم الصنفين 07 و08.

المجموعة د: تتكون من مجموعة من الموظفين الحائزين على مستوى التأهيل المطلوب لممارسه نشاطات التنفيذ وتضم الرتب من صنف 06 و 01.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن محافظه الغابات لولاية الأغواط تضم الأسلاك التالية: **1- الأسلاك المشتركة:**

ويقصد بالأسلاك المشتركة أسلاك التي نجدها في جميع المؤسسات والإدارات العمومية ويخضع الموظفون المنتمون لهذه الأسلاك في تنظيمهم إلى مرسوم التنفيذ رقم 08-04 المؤرخ في 19 جانفي 2008[1] المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية وفيما يلي الجدول يوضح مختلف الرتب الموجودة بمحافظة الغابات لولاية الأغواط والتي تنتمي إلى هذه الأسلاك مع الإشارة إلى الصنف والرقم الاستدلالي الأدنى الذي ينتمي إليه لكل رتبة:

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 19 جانفي 2008، الجريدة الرسمية عدد 03 المؤرخة في 20 جانفي 2008، ص 28

(1-1) شعبة الإدارة العامة:

الأسلاك	الرتب	التصنيف	
		الصنف	الرقم الاستدلالي الأدنى
المتصرفون	متصرف	12	537
	متصرف رئيسي	14	621
	متصرف مستشار	16	713
ملحق الإدارة	ملحق الإدارة	9	418
	ملحق رئيسي للإدارة	10	453
أعوان الإدارة	عون مكتب	5	288
	عون إدارة	7	348
	عون إدارة رئيسي	8	376
الكتاب	عون حفظ البيانات	5	288
	كاتب	6	315
	كاتب مديرية	8	379
	كاتب مديرية رئيسي	10	453
المحاسبون الإداريون	مساعد محاسب إداري	5	288
	محاسب إداري	8	379
	محاسب إداري رئيسي	10	453

(1-2) شعبة الإعلام الآلي[1]:

الأسلاك	الرتب	التصنيف	
		الصنف	الرقم الاستدلالي الأدنى
المهندسون	المهندسون	11	498
	التطبيقيون	13	578
	مهندسو الدولة	14	621
	المهندسون الرئيسيون	16	713
	رئيس المهندسين		
التقنيون	تقني		
	تقني سامي	10	453
المعاونون التقنيون	معاون تقني	7	348
الأعوان التقنيون	عون تقني	5	288

[1]- مرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 19 جانفي 2008، جريدة رسمية عدد رقم 03 المؤرخة 20 جانفي 2008، ص 28

(1-3) شعبة الوثائق والمحفوظات[1]:

الأسلاك	الرتب	التصنيف	
		الصنف	الرقم الاستدلالي الأدنى
الوثائقيون أمناء المحفوظات	وثائقي أمين المحفوظات	12	537
	وثائقي أمين المحفوظات رئيسي	14	621
	رئيس الوثائقيين أمناء المحفوظات	16	713
مساعدو الوثائقيين أمناء المحفوظات	مساعد وثائقي أمين محفوظات	10	453
الأعوان التقنيون في الوثائق والمحفوظات	عون تقني في الوثائق والمحفوظات	7	348

الأسلاك الخاصة بالعمال المهنيون وثائقي السيارات والحجاب[2]:

يخضع الموظفين المنتميين إلى هذا السلك في تنظيمهم إلى المرسوم التنفيذي رقم 08-05 المؤرخ في 19 جانفي 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المهنيين وسائقي السيارات والحجاب وفيما يلي يوضح الجدول التالي مختلف الرتب الموجودة بمحافظة الغابات لولاية الأغواط والتي تنتمي إلى هذه الأسلاك، مع الإشارة إلى الصنف والرقم الاستدلالي الأدنى الذي ينتمي إليه لكل رتبة:

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 08-05 المؤرخ في 19 جانفي 2008 الصفحة 36 من الجريدة الرسمية، العدد رقم 03 المؤرخة في 20 يناير سنة 2008

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 08-05 المؤرخ في 19 جانفي 2008، الصفحة 32 من الجريدة الرسمية، العدد رقم 03 ، المؤرخة في 20 يناير، سنة 2008

(2-1) سلك العمال المهنيون وسائقي السيارات والحجاب:

الأسلاك	الرتب	التصنيف	
		الصنف	الرقم الاستدلالي الأدنى
العمال المهنيون	عامل مهني من الصنف الثالث	1	200
	عامل مهني من الصنف الثاني	3	240
	عامل مهني من الصنف الأول	5	288
	عامل مهني خارج الصنف	6	315
سائقي السيارات	سائق سيارة من الصنف الثاني	2	219
	سائق سيارة من الصنف الأول	3	240
الحجاب	حاجب	1	200
	حاجب رئيس	2	219

3- العمال المتعاقدين[1]:

يخضع العمال المتعاقدون في تنظيمهم إلى المرسوم الرئاسي رقم 07-308 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 المحدد لكيفية توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديب المطبق عليهم فيما يلي يوضح الجدول التالي مختلف مناصب الشغل الموجودة في محافظة الغابات لولاية الأغواط والتي تنتمي لهم، مع الإشارة إلى الصنف والرقم الاستدلالي الذي ينتمي إليه كل منصب شغل:

[1]- المرسوم الرئاسي رقم 07-308 في 29 سبتمبر 2007، الصفحة 17 من الجريدة الرسمية، العدد رقم 61 المؤرخة في 30 سبتمبر 2007

(3-1) سلك العمال المهنيون وسائقي السيارات والحجاب:

الأسلاك	التصنيف	
	الصنف	الرقم الاستدلالي الأدنى
عامل مهني من المستوى الأول عون الخدمة من المستوى الأول حارس	1	200
سائق السيارة من المستوى الأول	2	219
عامل مهني من المستوى الثاني سائق السيارة من المستوى الثاني عون الخدمة من المستوى الأول	3	240
سائق السيارة من المستوى الثالث ورئيس حضيرة	4	263
عامل مهني من المستوى الثالث عون الخدمة من المستوى الثالث عون الوقاية من المستوى الأول	5	288
عامل مهني من المستوى الرابع	6	315
عون الوقاية من المستوى الثاني	7	348

4- الأسلاك الخاصة بإدارة الغابات[1]:

ويقصد بالأسلاك الخاصة بإدارة الغابات الأسلاك الضباط السامين للغابات، ضباط الغابات، ضباط الصف للغابات، أعوان الغابات ويخضع الموظفون المنتمون لهذه الأسلاك في تنظيمهم إلى المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 11-127 المؤرخ في 22 مارس 2011 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة الغابات في ما يلي يوضح الجدول التالي لمختلف الرتب موجودة بمحافظه الغابات لولاية

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 11-127 مارس 2011، الجريدة الرسمية، العدد 18 المؤرخة في 23 مارس 2011

الأغواط والتي تنتمي إلى هذه الأسلاك، مع الإشارة إلى الصنف والرقم الاستدلالي الأدنى الذي تنتمي إليه لكل رتبة:

(3-1) سلك الغابات:

الأسلاك	الرتب	التصنيف	
		الصنف	الرقم الاستدلالي الأدنى
الضباط السامون للغابات	محافظ عام للغابات	12	762
	محافظ رئيسي للغابات	16	713
	محافظ قسم للغابات	14	621
ضباط الغابات	مفتش رئيس للغابات	13	578
	مفتش رئيسي للغابات	12	537
	مفتش الغابات	10	453
	مفتش فرقة للغابات	9	418
ضباط الصف للغابات	عريف رئيسي للغابات	8	379
	عريف للغابات	7	348
أعوان الغابات	عون للغابات	5	288

المطلب الرابع: سياسة تسيير الموارد البشرية في محافظه الغابات

تبعا للإصلاحات الجديدة التي تقوم بها الدولة الجزائرية وتحديات الوقت الراهن ومن أهمها وأبرزها الإصلاح الإداري التي تسعى إليه الدولة في سياستها من اجل تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية الذي يحقق طموحات وانشغالات المواطنين. لذا أولت الدولة العناية الكبيرة في سياستها وتشريعاتها للعنصر البشري (موظفيها وأعوانها) باعتبارهم هم الركيزة الأساسية في كل منظمة أو هيئة إدارية الذي يحقق لها غايتها وأهدافها التي تسعى إليها مما ينعكس إيجابا على مواطنيها. إن محافظة الغابات وكغيرها من الإدارات العمومية تتبع سياسة الدولة التي سطرتها وذلك استنادا إلى القوانين والمراسيم والتشريعات المعمول بها ومن أهمها وهي كالتالي:

1- قانون الوظيفة العمومية الصادر بالأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الذي يحدد القواعد القانونية الأساسية المطبقة على الموظفين والضمانات الأساسية الممنوحة لهم في إطار تأدية مهامهم في خدمه الدولة.

2- رقم 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 يحدد الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم.

3- القوانين الأساسية الخاصة بكل سلك.

المبحث الثاني: تحديد المنهج و التقنيات المستعملة:

المطلب الأول- المنهج: يمثل المنهج :"الطريقة المنظمة لاكتشاف الحقائق وأثرها، والعلاقات التي تتصل بها وتفسرها، والقوانين التي تحكمها"[1]

وباعتبار المنهج من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الباحث ويوظفها في دراسته بغية الوصول إلى حقائق علمية لذلك إرتأينا أن نستخدم المنهج الوصفي لموضوع دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الغابات لولاية الأغواط.

يعرف **المنهج الوصفي** بأنه :"يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها ،يتم ذلك وفقا خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها "[2]

المطلب الثاني- التقنيات المستعملة :

تمثل التقنية وسيلة جمع المعلومات الخاصة بالبحث العلمي حيث تعددت التقنيات حسب الغرض الذي تؤديه كل منها، كما ترتبط التقنية بطبيعة الموضوع المدروس لهذا استخدمنا تقنية الاستمارة.

1-الملاحظة:

إن الملاحظة هي عبارة عن الجهد الحسي والعقلي المنظم والمنتظم الذي يقوم به الباحث بغية التعرف على بعض المظاهر الخارجية المختارة الصريحة والخفية للظواهر والأحداث والسلوك الحاضر في موقف معين ووقت محدد.

كما يمكن أن تعرف الملاحظة على أنها إحدى أدوات جمع البيانات. وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية أو المكتبية

[1]- عمار بوحوش ، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية:المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر،1985 ،ص19

[2]-محمد علي محمد ،مقدمة في البحث الاجتماعي،دار النهضة العربية ،د ط، بيروت ،1988 ،ص166

، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصاءات الرسمية والتقارير أو التجريب. ويمكن للباحث تبويب الملاحظة ، وتسجيل ما يلاحظه الباحث من المبحوث سواء كان كلاماً أم سلوكاً.يمكن أن نميز الملاحظة العلمية من الملاحظة العابرة بأنها:

– هي ملاحظة موجهة يهدف الباحث منها إلى متابعة أحداث معينة أو التركيز على أبعاد محددة دون غيرها.

–ملاحظة مقننة ، لا تسير بالصدفة وإنما يتبع الباحث فيها إجراءات معينة معتمدة.

–ملاحظة هادفة ، ترمي إلى تسجيل معلومات بالذات بطريقة منظمة.

–لا يكتفي الإنسان فيها بالاعتماد على حواسه، وإنما يستعين بأدوات تزيد عن فاعليتها ودقتها[1].

أما نحن فاستعملنا الملاحظة البسيطة وفي بعض الأحيان تكون مع طرح بعض الأسئلة حول موضوع بحثنا، من خلالها تعرفنا على بعض مؤشرات بناء الاستمارة.حيث لاحظنا عيوب في استخدام منصة التعليم موودل بجامعة عمار ثليجي هذا ما أدى بنا إلى التوغل في موضوع بحثنا ومعرفة أهم أسباب هاته العيوب.

2–الاستمارة :

هي عموما :"نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف"[2]

وطريقة تنفيذها تختلف فيمكننا توزيعها بالمقابلة الشخصية أو إرسالها للمبحوثين وكذلك عن طريق البريد...

وفي بحثنا هذا اخترنا أداة الاستمارة و هذا راجع لطبيعة الموضوع فهي الأداة المناسبة التي تخدم بحثنا إذ أننا نطرح مجموعة من الأسئلة ونكتبها في أوراق و نوزعها على العمال حيث قسمنا استمارة بحثنا إلى قسمين القسم الأول يتعلق بالتعريف بالاستمارة وعنوان الدراسة واسم الباحث والمشرف مع التأكيد أن البيانات الواردة في الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لغرض علمي و بحثي أما القسم الثاني يتمثل في محاور معنونة بمحاور الدراسة التي تتراوح أسئلتها ما بين مغلقة يجاوب عليها المبحوث بـ نعم أو لا وأخرى مفتوحة يمكنه

[1]– http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=1148 le 29/04/2020 à 12h38.

[2] – رشيد زرواتي،منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ،2004،ص104

أن يجاوب بحرية عن السؤال التي لا تقيده بإجابة مغلقة وبعد توزيع هذه الاستمارة في عددها تبعا لحجم العينة المنتقاة حسب مجتمع البحث ثم تفرغ في جداول وتحسب إحصائيا و يستخلص منها أهم النقاط.

3-العينة و طريقة اختيارها :

هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع البحث يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها و من ثم استخدام تلك النتائج و تعميمها على كل مجتمع الدراسة الأصلي وهي تقنية تسهل عملية البحث والدراسة لأن إجراء البحث على كامل المجتمع يكون صعب و يكاد يستحيل،[1] واختيار العينة يقدم نتائج أقرب للواقع وأكثر قابلية للتعميم وأيضا العينة توفر الجهد العضلي وتوفر الوقت والتكلفة المالية خاصة في المجتمعات الكبيرة والمتباعدة جغرافيا،"يستخدم أسلوب البحث بالعينة عندما لا يمكن للباحث القيام بأسلوب المسح الاجتماعي الكامل"[2] وهي أنواع ولا يمكن تفضيل طريقة على أخرى لأن الباحث يختار التي تخدم بحثه ويجب على الباحث مراعاة الخطوات التالية :

تحديد وحدة العينة والإطار الذي تؤخذ منه و حجمها و طريقة اختيارها ولدينا نوعان، العينة العشوائية الاحتمالية والعينة العشوائية غير احتمالية حيث يتفرع النوع الأول إلى العينة البسيطة والمنتظمة والعنقودية أما الثاني الغير احتمالية إلى عمدية أو قصدية أو الحصصية وعينة كرة الثلج وما يخدم بحثنا هو العينة العشوائية البسيطة وهي التي يتم انتقاء لأفرادها بشكل عشوائي على شكل طبقات غير احتماليا من قبل الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم ولكن تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة وأيضا هي العينة التي يعتقد الباحث أنها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا.

- **طريقة اختيارها:** تعتبر الخطوة الأساسية في البحث لأنها تمهد للتحقيق الميداني وتسهل تطبيق الدراسة الأمبريقية كما تختلف طريقة اختيار العينة باختلاف البحث و على هذا الأساس فإن موضوعنا استدعى الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 40 عامل بمحافظة الغابات لولاية الأغواط.

[1] – محمد عبيدات و آخرون ،منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر ،عمان ،ط2، 1999،ص46

[2] –رشيد زرواتي ، مرجع سابق،ص181

أساليب المعالجة الإحصائية: لأجل استخراج النتائج أدخلت إجابات أفراد العينة إلى الحاسوب وعولجت بواسطة الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS المستخدمة في العلوم الاجتماعية،وExcel وقد استخدمت مجموعة من العمليات والقوانين الاحصائية مثل النسب المئوية غير ذلك مما يفي بأغراض الإجابة عن سؤال البحث واختبار فرضياته.

المبحث الثالث– عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

من خلال هذا المبحث سنعرف الحصيلة العامة للدراسة ، ثم سنقوم بعرض وتحليل نتائج الاستبيان وفي الأخير سنقوم بدراسة إحصائية لهذه النتائج لمعرفة صحة أو خطأ الفرضيات.

المطلب الأول: تفريغ البيانات الشخصية

الجدول رقم 1: يوضح توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	29	72,5
أنثى	11	27,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من الجدول أعلاه يتضح أن غالبية العمال من جنس الذكور حيث قدر عددهم ب29 عامل بنسبة 72.5%، بينما الإناث قدرن ب 11 عاملة بنسبة 27.5%.

الجدول رقم 2: يوضح توزيع العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	8	20,0
30سنة فأكثر	32	80,0
المجموع	40	100,0

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئة العمرية 30 سنة فأكثر هي الفئة الغالبة في عينة الدراسة حيث قدرت ب 32 عامل بنسبة 80% تليها فئة العمال الذين أعمارهم لا تتجاوز 30 سنة وهم 8 أفراد بنسبة 20% .

الجدول رقم 3: يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ثانوي فأقل	9	22,5
جامعي	28	70,0
دراسات عليا	3	7,5
المجموع	40	100,0

صرح غالبية المبحوثين أن مستواهم التعليمي هو المستوى الجامعي حيث قدر عدد الجامعيين ب 28 عامل بنسبة 70% تليها فئة العمال الذين لديهم مستوى الثانوي فأقل وهم 9 عمال بنسبة 22.5% وفي الأخير جاءت نسبة 7.5% للعمال الذين لديهم مستوى دراسات عليا والمقدرين ب 3 عمال .

الجدول رقم 4: يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
إطار	7	17,5
عون تحكم	5	12,5
عون تنفيذي	28	70,0
المجموع	40	100,0

في إطار الإجابة على التساؤل الخاص بالوظيفة صرح أغلب أفراد العينة أنهم يشتغلون كأعوان تنفيذيين وهم 28 عون تنفيذي بنسبة 70% بينما جاء عدد الإطارات 7 عمال بنسبة 17.5% لتليهم في الأخير نسبة العمال أعوان التحكم وهم 5 عمال بنسبة 12.5%.

الجدول رقم 5: يوضح توزيع العينة حسب الاقدمية

الأقدمية	التكرار	النسبة %
أقل من 05 سنوات	4	10,0
05سنوت فأكثر	36	90,0
المجموع	40	100,0

صرح غالبية العمال أن لديهم أقدمية تتجاوز 05 سنوات وهم 36 فرد بنسبة 90% وتليها فئة العمال الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات والمقدرين ب 4 عمال بنسبة 10%.

المطلب الثاني: البيانات المتعلقة بمتغير الإدارة البيئية

الجدول رقم 6: يبين وضوح سياسة الإدارة البيئية

وضوح سياسة الإدارة البيئية	التكرار	النسبة %
نعم	21	52,5
لا	19	47,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول وضوح سياسية الإدارة البيئية لديهم نجد أن 21 عامل منهم بنسبة 52.5% صرح بنعم، بينما صرح 19 عامل بنسبة 47.5% عكس ذلك أي عدم وضوح سياسة الإدارة البيئية لديهم.

الجدول رقم 7: يبين توثيق سياسة الإدارة البيئية وإعلانها لجميع الموظفين

توثيق وإعلان	التكرار	النسبة %
نعم	28	70,0
لا	12	30,0
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول توثيق سياسة الإدارة البيئية وإعلانها لجميع الموظفين نجد أن 28 عامل منهم بنسبة 70% صرح بنعم، بينما

صرح 12 عامل بنسبة 30% عكس ذلك أي لايوجد توثيق سياسة الإدارة البيئية وإعلانها لجميع الموظفين.

الجدول رقم 8: يبين التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة

الالتزام بالتشريعات	التكرار	النسبة %
نعم	27	67,5
لا	13	32,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة نجد أن 27 عامل منهم بنسبة 67.5% صرح بنعم، بينما صرح 13 عامل بنسبة 32.5% عكس ذلك أي لايوجد التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة.

الجدول رقم 9: يبين فحص وتحليل الأثار البيئية

الفحص والتحليل	التكرار	النسبة %
نعم	25	62,5
لا	15	37,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول فحص وتحليل الأثار البيئية من طرف محافظة الغابات نجد أن 25 عامل منهم بنسبة 62.5% صرح بنعم، بينما صرح 15 عامل بنسبة 37.5% عكس ذلك أي أن محافظة الغابات لا تقوم بفحص وتحليل الأثار البيئية .

الجدول رقم 10: يبين إجراءات تنفيذ المتطلبات القانونية لأنظمة الإدارة البيئية

القيام بتنفيذ الإجراءات	التكرار	النسبة %
نعم	29	72,5
لا	11	27,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول القيام بإجراءات تنفيذ المتطلبات القانونية لأنظمة الإدارة البيئية من طرف محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 11: يبين تحديد المؤسسة لأهداف متكاملة للإدارة البيئية

تحديد أهداف	التكرار	النسبة %
نعم	32	80,0
لا	8	20,0
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول القيام ب تحديد المؤسسة لأهداف متكاملة للإدارة البيئية من طرف محافظة الغابات نجد أن 32 عامل منهم بنسبة 80% صرح بنعم، بينما صرح 8 عامل بنسبة 20% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 12: يبين توفير الإدارة العليا كافة الموارد الأساسية لتنفيذ النظام البيئي

توفير الموارد	التكرار	النسبة %
نعم	29	72,5
لا	11	27,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول توفير الإدارة العليا كافة الموارد الأساسية لتنفيذ النظام البيئي من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 13: يبين تحديد المسؤوليات الخاصة بالعمال

تحديد المسؤوليات	التكرار	النسبة %
نعم	31	77,5
لا	9	22,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول تحديد المسؤوليات الخاصة بالعمال من قبل محافظة الغابات نجد أن 31 عامل منهم بنسبة 77.5% صرح بنعم، بينما صرح 9 عامل بنسبة 22.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 14: يبين وضع إجراءات وأسس تضمن الكفاءة في الاتصالات

إجراءات وأسس	التكرار	النسبة %
نعم	29	72,5
لا	11	27,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول وضع إجراءات وأسس تضمن الكفاءة في الاتصالات من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 15: يبين حفظ ومراقبة الوثائق

حفظ ومراقبة الوثائق	التكرار	النسبة %
نعم	25	62,5
لا	15	37,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول فح حفظ ومراقبة الوثائق المتعلقة بالنظام البيئي من قبل محافظة الغابات نجد أن 25 عامل منهم بنسبة 62.5% صرح بنعم، بينما صرح 15 عامل بنسبة 37.5% بعكس ذلك .

الجدول رقم 16: يبين قيام المؤسسة بضبط العمليات والأنشطة المرتبطة بالإدارة البيئية.

ضبط العمليات	التكرار	النسبة %
نعم	32	80,0
لا	8	20,0
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول القيام ب تحديد المؤسسة لأهداف متكاملة للإدارة البيئية من طرف محافظة الغابات نجد أن 32 عامل منهم بنسبة 80% صرح بنعم، بينما صرح 8 عامل بنسبة 20% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 17: يبين وضع الإجراءات لمواجهة الحوادث والمواقف الطارئة.

إجراءات المواجهة	التكرار	النسبة %
نعم	31	77,5
لا	9	22,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول وضع الإجراءات المناسبة لمواجهة الحوادث والمواقف الطارئة من قبل محافظة الغابات نجد أن 31 عامل منهم بنسبة 77.5% صرح بنعم، بينما صرح 9 عامل بنسبة 22.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 18: يبين وضع الإجراءات لمراقبة وقياس أداء نظام الإدارة البيئية.

إجراءات الرقابة	التكرار	النسبة %
نعم	28	70,0
لا	12	30,0
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول وضع الإجراءات لمراقبة وقياس أداء نظام الإدارة البيئية من قبل محافظة الغابات نجد أن 28 عامل منهم بنسبة 70% صرح بنعم، بينما صرح 12 عامل بنسبة 30% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 19: يبين احتفاظ المؤسسة بسجلات لمتابعة الأنشطة والعمليات.

سجلات المتابعة	التكرار	النسبة %
نعم	29	72,5
لا	11	27,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول احتفاظ المؤسسة بسجلات لمتابعة الأنشطة والعمليات من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

المطلب الثالث: البيانات المتعلقة بمتغير التنمية المستدامة

الجدول رقم 20: يبين مساهمة المؤسسة في القيمة الاقتصادية المضافة.

خلق قيمة إضافية	التكرار	النسبة %
نعم	29	72,5
لا	11	27,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول مساهمة المؤسسة في القيمة الاقتصادية المضافة من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 21: يبين سعي المؤسسة لتحسين نتائجها المالية.

تحسين النتائج المالية	التكرار	النسبة %
نعم	30	75,0
لا	10	25,0
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول سعي المؤسسة لتحسين نتائجها المالية نجد أن 30 عامل منهم بنسبة 75% صرح بنعم، بينما صرح 10 عمال بنسبة 25% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 22: يبين تخفيض حجم الفضلات والمهملات

حجم الفضلات	التكرار	النسبة %
نعم	40	100,0
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول تخفيض حجم الفضلات والمهملات من قبل محافظة الغابات نجد أن 40 عامل منهم بنسبة 100% صرح بنعم.

الجدول رقم 23: يبين الاستغلال الأمثل للموارد الأولية

الاستغلال الأمثل	التكرار	النسبة %
نعم	33	82,5
لا	7	17,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول الاستغلال الأمثل للموارد الأولية من قبل محافظة الغابات نجد أن 33 عامل منهم بنسبة 82.5% صرح بنعم، بينما صرح 7 عامل بنسبة 17.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 24: يبين سعي المؤسسة لتخفيض استهلاك الطاقة.

تخفيض الاستهلاك الطاقة	التكرار	النسبة %
نعم	29	72,5
لا	11	27,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول سعي المؤسسة لتخفيض استهلاك الطاقة من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 25: يبين اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا صديقة البيئة.

تكنولوجيا صديقة البيئة	التكرار	النسبة %
نعم	28	70,0
لا	12	30,0
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا صديقة البيئة من قبل محافظة الغابات نجد أن 28 عامل منهم بنسبة 70% صرح بنعم، بينما صرح 12 عامل بنسبة 30% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 26: يبين تخفيض استهلاك الماء والكهرباء.

تخفيض استهلاك الماء	التكرار	النسبة %
نعم	29	72,5
لا	11	27,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول تخفيض استهلاك الماء والكهرباء من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 27: يبين توافق الأعمال مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي.

حجم الفضلات	التكرار	النسبة %
نعم	21	52,5
لا	19	47,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول توافق الأعمال مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي من قبل محافظة الغابات نجد أن 21 عامل منهم بنسبة 52.5% صرح بنعم، بينما صرح 19 عامل بنسبة 47.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 28: يبين تلبية احتياجات المجتمع في الوقت .

تلبية الاحتياجات	التكرار	النسبة %
نعم	30	75,0
لا	10	25,0
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول تلبية احتياجات المجتمع في الوقت من طرف محافظة الغابات نجد أن 30 عامل منهم بنسبة 75% صرح بنعم، بينما صرح 10 عمال بنسبة 25% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 29: يبين سعي المؤسسة في تحسين الأجور والامتيازات الاجتماعية

تحسين الأجور	التكرار	النسبة %
نعم	33	82,5
لا	7	17,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين سعي المؤسسة في تحسين الأجور والامتيازات الاجتماعية الممنوحة للعمال من طرف محافظة الغابات نجد أن 33 عامل منهم بنسبة 82.5% صرح بنعم، بينما صرح 7 عمال بنسبة 17.5% صرحوا بعكس ذلك.

الجدول رقم 30: يبين اهتمام المؤسسة بالتكوين والتدريب المستمر للعمال.

التكوين والتدريب	التكرار	النسبة %
نعم	29	72,5
لا	11	27,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول اهتمام المؤسسة بالتكوين والتدريب المستمر للعمال من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق من نتائج الدراسة تؤكد على قبول الفرضيات

الفرضية الأولى: يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .

وهذا ما ظهر من خلال نتائج الجداول رقم 20 من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين حول مساهمة المؤسسة في القيمة الاقتصادية المضافة من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5%

ومن خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين في الجدول 21 حول سعي المؤسسة لتحسين نتائجها المالية نجد أن 30 عامل منهم بنسبة 75% صرح بنعم، بينما صرح 10 عمال بنسبة 25% صرحوا بعكس ذلك.

ومن خلال البيانات المتحصل عليها في الجدول 23 من تصريحات المبحوثين حول الاستغلال الأمثل للموارد الأولية من قبل محافظة الغابات نجد أن 33 عامل منهم بنسبة 82.5% صرح بنعم، بينما صرح 7 عامل بنسبة 17.5% صرحوا بعكس ذلك.

وكذلك من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين في الجدول سعي المؤسسة في تحسين الأجور والامتيازات الاجتماعية الممنوحة للعمال من طرف محافظة الغابات نجد أن 33 عامل منهم بنسبة 82.5% صرح بنعم، بينما صرح 7 عمال بنسبة 17.5% صرحوا بعكس ذلك.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة .

حيث ظهر من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين في الجدول 22 حول تخفيض حجم الفضلات والمهملات من قبل محافظة الغابات نجد أن 40 عامل منهم بنسبة 100% صرح بنعم.

ومن خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين في الجدول 24 حول سعي المؤسسة لتخفيض استهلاك الطاقة من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين في الجدول 25 حول اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا صديقة البيئة من قبل محافظة الغابات نجد أن 28 عامل منهم بنسبة 70% صرح بنعم، بينما صرح 12 عامل بنسبة 30% صرحوا بعكس ذلك.

ومن خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين في الجدول 26 حول تخفيض استهلاك الماء والكهرباء من قبل محافظة الغابات نجد أن 29 عامل منهم بنسبة 72.5% صرح بنعم، بينما صرح 11 عامل بنسبة 27.5% صرحوا بعكس ذلك.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .

وهذا ما أظهرته النتائج من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين في الجدول 27 حول توافق الأعمال مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي من قبل محافظة الغابات نجد أن 21 عامل منهم بنسبة 52.5% صرح بنعم، بينما صرح 19 عامل بنسبة 47.5% صرحوا بعكس ذلك.

وكذلك من خلال البيانات المتحصل عليها من تصريحات المبحوثين في الجدول رقم 28 حول تلبية احتياجات المجتمع في الوقت من طرف محافظة الغابات نجد أن 30 عامل منهم بنسبة 75% صرح بنعم، بينما صرح 10 عمال بنسبة 25% صرحوا بعكس ذلك.

المطلب الخامس: استنتاج عام

يعتبر نظام الإدارة البيئية من أهم النظم الإدارية الحديثة التي يعمل على تحسين مساهمة المؤسسة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فهو يضمن التسيير الشامل للبيئة التي يتكون منها النظام والتي تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الرئيسية التي تؤدي إلى فعالية أداء المنظمة ،حيث يتكون هذا النظام من ثلاث أنظمة فرعية والتي تسمح للمؤسسة بتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة والتأكد من أن منتجاتها، سمع أو خدمات تتوافق مع حاجات أو رغبات وتوقعات العملاء، ونظام إدارة البيئةISO 14001 والذي يمكن المؤسسة من تنفيذ سياستها البيئية وادارة تفاعلاتها مع البيئة وتخفيض المؤثرات البيئية وزيادة كفاءتها التشغيلية، بالإضافة المساهمة في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال حماية العاملين من مختلف المخاطر المرتبطة بالعمل، وتحسين بيئة العمل وشروطه بشكل يوفر تمتع العمال الدائم بصحة بدنية وعقلية واجتماعية مناسبة.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن الدراسة الحالية توصلت إلى مجموعة من النتائج المهمة أهمها:

-تتبنى محافظة الغابات بولاية الأغواط نظام الإدارة البيئية

- اهتمام المحافظة بالإصغاء إلى المتعاملين معها للتعرف على أرائهم بشان جودة خدماتها.

-تحسن محافظة الغابات الإستغلال الجيد للموارد المتاحة من أجل تخفيض التكاليف.

-الإستغلال الأمثل للمواد الأولية من طرف المؤسسة والإهتمام بتخفيض إستهلاكها للطاقة.

- إهتمام المؤسسة بالتكوين وتدريب للعاملين بالمؤسسة.

-وجود تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة .

-وجود تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

-وجود تأثير لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة .

-وجود تأثير معنوي لتطبيق نظام الإدارة البيئية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

خاتمة

من خلال ما سبق نستطيع القول بأن تبني المؤسسات للتوجه البيئي والتزامها بالمسؤولية البيئية في جميع انشطتها يضمن لها فعلا تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فعلى صعيد البعد الاقتصادي فيتم ذلك من خلال اشباع الحاجات الاساسية والعدالة في توزيع الموارد على الأجيال الحالية والمستقبلية وذلك باعتماد الانتاج الأنظف وما يتماشى معه من سياسات مكملة. اما على صعيد البعد الاجتماعي فيتم من خلال اشراك الأفراد في العملية الانتاجية وتلبية احتياجاتهم من السلع الخضراء بالاضافة إلى تلبية نداء الجماعات والهيئات المنادية بالحفاظ على البيئة. وفي الأخير على صعيد البعد البيئي من خلال محاولة تقليص الموارد المستخدمة في الانتاج والاستهلاك والحفاظ على النظام الايكولوجي والتنوع البيولوجي من التلف والاستنزاف غير العقلاني.

اقتراحات وتوصيات:

وأخيرا نقترح على محافظة الغابات بعض الإجراءات والتعديلات التي نعتقد أنها ستؤدي إلى تحسين مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالإستفادة أكثر من تطبيق نظام الإدارة البيئية، وذلك من خلال:

-الإصغاء للعملاء للتعرف على أرائهم بشأن جودة الخدمات التي تقدمها المحافظة.

-الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج.

-الحرص على الإستغلال الأمثل للمواد الأولية واستهلاك الطاقة.

-تحسين أداء العاملين بالإستثمار فيهم من خلال التدريب والتكوين المستمر.

-ضرورة الاهتمام بالطابع الوقائي عن طريق حملات التوعية بضرورة تنظيف المحيط.

-نشر الوعي في المجتمع و توعية الأفراد بمخاطر التلوث للحد من أضرار البيئة.

-ضرورة وضع الإعلام والاتصال لتوعية الناس بشكل مباشر لرفع سقف الوعي لدى المواطنين.

وعليه فان الاستدامة هي مفهوم يتطلب إحداث التوازن بين الإنسان واحتياجاته وتطلعاته المتزايدة وبين الطبيعة ومواردها وقدرتها على إعادة توازنها الطبيعي، وكذلك أحداث أثر بين إنسان اليوم و إنسان الغد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب

1-أبو طاحون عدلي علي، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعة المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ب ط، 2003.

2-أحمد ماهر، الإدارة (مدخل بناء المهارات)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985.

3-توفيق محسن عبد الحميد، الإدارة البيئية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس،1993.

4-الحوت محمد صبري، شاذلي محمد ناهد عدلي، التعليم والتنمية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 2007 .

5-حسن أحمد فرغلي محمد، دراسة مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية (الإطار العام)، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997.

6-خالد حامد، التنمية المستدامة 01، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

7-رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004.

8-زكريا طاحون، المنظور البيئي في التخطيط الزراعي و الصناعي، إقرأ للخدمات العلمية، سلسلة صون البيئة، القاهرة، مصر 2008.

9-سامية جلال سعد، الإدارة البينية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2005.

10-صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.

11-صلاح محمود الحجار و داليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية و التكنولوجية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2006.

12-عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2005.

13-عباس مهتدي محمد صلاح الدين، نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية، دار النهضة، القاهرة، دط، 1998.
14-عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة ،1986.
15-عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة و البيئة ISO9000 و ISO14000، دار وائل للنشر ،عمان،ط،1، 2002.
16-علي محمد منصور، مبادئ الإدارة ، (أسس ومفاهيم)، مجمع النيل العربية، القاهرة، 1999.
17-عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية:المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر،1985 .
18-عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
19-محمد صلاح الدين عباس، نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية (ايزو14000)، دار الكتب العالمية للنشر و التوزيع ،1997.
20-محمد عبد الغني حسن هلال، إدارة و حماية البيئة، مركز تطوير الأداء و التنمية، مصر الجديدة، ط1، 2005.
21-محمد عبد الوهاب العزاوي ،أنظمة إدارة الجودة و البيئة، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2002.
22-محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 1999.
23-محمد علي محمد ،مقدمة في البحث الاجتماعي،دار النهضة العربية، د ط، بيروت، 1988.
24-محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، ط 01، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر.
25-مصطفى يوسف كامل، التنمية المستدامة، ط 01، شركة الأكاديمية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، 2017م.

26-نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ و الممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط1، 2003.
27-هاني عبيد، الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان، ك1، دار الشروق، الأردن، 2000.

2-الرسائل والأطروحات

28-إبراهيم بوطالب، تحديات تطبيق المؤسسة الجزائرية لنظام التسيير المتكامل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2015.
29-أحمد عتريس محمد بيومي، الإدارة البيئية للتقنيات الحديثة في مجال الطباعة، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر ،2007.
30-أسامة إبراهيم أبو الحسن أحمد، أثر تطبيق الإدارة البيئية على وحدات الإنتاج بقطاع البترول المصري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، جامعة عين شمس مصر، 2005.
31-بدرية عبد الله العوضي، الإدارة البيئية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير،معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995.
32-شامية بن عباس، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتواره غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر ،2015.
33-فاطمة زهرة سيد، نظام الجودة المتكامل بين واقع المؤسسة الجزائرية وتحسين الأداء - دراسة حالة شركة إتصالات الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر ،2017.
34-فيصل فقاير، أثر تطبيق نظام الإدارة المتكامل عمى تحسين الأداء الكمي في المؤسسة الإقتصادية - دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسير، جامعة البليدة 2، 2018.
35-ماجد بن سعيد بن راشد النعيمي، نموذج مقترح للإدارة البيئية في قطاع النفط لدولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، جامعة عين شمس ،2005.

36-محمد مصطفى أحمد هندي،دور نظم المعلومات البيئية في ترشيد القرارات الإدارية (إطار مقترح)، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر ،2007.
37-نهال محمد فتحي الشحات درغام، بر مج لتطبيق نظم الإدارة البيئية في الصناعات الكبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية، جامعة عين شمس، مصر، 2008.
38-هند سلطان إبراهيم سعد، تقييم فعالية تطبيق نظم الإدارة البيئية في الخدمات الجامعية، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، جامعة عين شمسن مصر، 2007.

3-المجلات والملتقيات

39-أحمد صادق رشوان،"العلاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات الأهلية في شبكة حماية البيئة وتحقيق الشبكة لأهدافها"، المؤتمر العلمي السابع عشر،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 2004.
40-إسماعيل طارق حسنين، تحليل وتحميل الأنشطة البيئية في ضوء مدخل محاسبة التكلفة على أساس النشاط،مجلة التكاليف، العدد 02 و لعدد 03، السنة 29، 2000.
41-أعمال الدورة الثامنة لمجلس وزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة (1996)، وزارة الدولة لشؤون البيئة، القاهرة، 1997.
42-تيمزار أحمد شنافة محمد، التنمية البشرية في الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 9-10 مارس، 2004.
43-جيري مفيلح نورالدين بوعنان، ملتقى دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أكتوبر 2008.
44-جيلالي بن حاج ،فتيحة مغراوة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العلمي. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، 2017.
45-خالد بن يوسف الخلف،"الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.حماية من التلوث البيئي وتطبيق مواصفات إيزو 14000"، مجلة البيئة والتنمية، المجلد02، العدد 08.

46-زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني، ملتقى البعد الاستراتيجي التنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
47-زين الدين بروش، جابر دهيمي، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات- دراسة حالة شركة الإسمنت، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
48-سلوى شعراوي جمعه، نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، سلسلة أوراق غير دورية، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد التاسع، نوفمبر1992.
49-سمير أبيش، تطبيق إدارة الجودة الشاملة داخل مؤسسات التعميم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد 7، العدد 28، 2018.
50-عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، الإدارة البيئية في الجمهورية اليمنية و متطلبات تطويرها وتعزيزها، ماجستير، كلية الاقتصاد و الإدارة، جامعة عدن، اليمن،1999.
51-علاء العطار، "الحلقة التدريبية للإدارة العليا عن أهمية التأثير البيئي: دورة تقييم التأثير البيئي لصانعي القرار"، مجلة التنمية البيئية، العدد20، ماي1988.
52-علاء سرحان ،"الاتجاهات المعاصرة لإدارة جودة البيئة"، مجلة الجمعية الإحصائية المصرية، المجلد 15، العدد الأول ،1999.
53-علي محمد مرعي، دور الإدارة الرشيدة للحكومات والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، الأدوار المستقبلية الجمعية العربية للإدارة البيئية، القاهرة، 2007.
54-عمر زمالة، أمين معين، نظام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 9، العدد 2، 2018.
55-عيد المحمدي، نظم الإدارة البيئية(EMS)، مجلة الأسمدة العربية، العدد05، 1999.
56-فؤاد راشد عبده، الإدارة البيئية أهميتها في الحفاظ على الموارد و أثرها على التنمية: نموذج اليمن، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد13، 1998.
57-لسلوس مبارك، التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر، مجلة العلوم التجارية (م.و.ت.)، عدد 2 مارس 2003.

58-محمد الطعامنة"،الإدارة البيئية و نظم الإدارة المحلية (إطار مفاهيمي)"المؤتمر العربي الثاني للإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية،القاهرة.
59-محمد زرقون، بوحفص رواني، نظام الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التميز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير المؤسسات و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و التميز، يومي 26- 27 نوفمبر 2007، جامعة 08 ماي 45 قالمة، الجزائر.
58-مصطفى كمال طلبة ،"التنمية و البيئة"، سلسلة محاورات التنمية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مركز بحوث و دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، العدد الأول، جوان1995.
60-ممدوح أبو الفتوح جعفر، دراسة اقتصادية لتطبيق بعض معايير الإدارة البيئية(الإيزو 14000) على صناعة الزيوت الغذائية في مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر ،2003.
61-نجوى عبد الصمد، إلهام يحياوي، دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، يومي 11- 12 نوفمبر2008، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، الجزائر.

4-القوانين والمراسيم

62-القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 جويلية 1997
63-المرسوم التنفيذي 95-333 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995
64-المرسوم التنفيذي 97-93 المؤرخ في 17 مارس 1997
65-المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 19 جانفي 2008، الجريدة الرسمية عدد 03 المؤرخة في 20 جانفي 2008.
66-المرسوم التنفيذي رقم 08-05 المؤرخ في 19 جانفي 2008 الصفحة 36 من الجريدة الرسمية، العدد رقم 03 المؤرخة في 20 يناير سنة 2008
67-المرسوم التنفيذي رقم 11-127 مارس 2011، الجريدة الرسمية، العدد 18 المؤرخة في 23 مارس 2011
68-المرسوم الرئاسي رقم 07-308 في 29 سبتمبر 2007، الصفحة 17 من الجريدة الرسمية، العدد رقم 61 المؤرخة في 30 سبتمبر 2007

الملاحق

جامعة عمار ثليجي –الأغواط–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الاستمارة

أخي الكريم / أختي الكريمة:

إن الاستمارة التي بين يديك هي عبارة عن أداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة ميدانية بعنوان "**دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة** " دراسة ميدانية بمحافظة الغابات ولاية الأغواط.

ولكونك أحد أفراد مجتمع الدراسة الذي توجه له الاستمارة فإنني أرجوا تعاونك بعد الإطلاع وقراءة الاستمارة كاملة بالتكرم بالإجابة على ما ورد بها من تساؤلات بكل دقة ووضوح وموضوعية عن طريق وضع علامة (×) في الحقل الذي تراه مناسبا برأيك بجوار كل عبارة.

علما بأنه سيتم التعامل مع المعلومات بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرة ومقدرة تعاونكم سلفا.

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: أقل من 30 سنة ☐ 30 سنة فأكثر ☐

3-المستوى التعليمي: أقل من ثانوي ☐ ثانوي ☐ ليسانس/ماستر ☐ دراسات عليا ☐

4- الوظيفة: إطار ☐ عون تحكم ☐ عون تنفيذي ☐

5-الأقدمية: أقل من 05 سنوات ☐ 05 سنوات فأكثر ☐

المحور الثاني: الإدارة البيئية

حددت الإدارة العليا للمؤسسة سياسة واضحة للإدارة البيئية نعم ☐ لا ☐

السياسة البيئية موثقة ومعلنة لجميع الموظفين نعم ☐ لا ☐

تلتزم المؤسسة بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة نعم ☐ لا ☐

تقوم المؤسسة بفحص وتحليل الآثار البيئية. نعم ☐ لا ☐

تقوم المؤسسة بإجراءات لتنفيذ المتطلبات القانونية لأنظمة إدارة البيئة.

نعم ☐ لا ☐

تحدد المؤسسة أهداف وغايات متكاملة للإدارة البيئية. نعم ☐ لا ☐

وفرت الإدارة العليا كافة الموارد الأساسية لتنفيذ النظام البيئي . نعم ☐ لا ☐

تحدد المؤسسة والمسؤوليات الخاصة بكل عامل في المؤسسة من أجل تنفيذ النظام.

نعم ☐ لا ☐

تضع المؤسسة إجراءات وأسس تضمن كفاءة الاتصالات لتنفيذ النظام

نعم ☐ لا ☐

تقوم المؤسسة بحفظ ومرتقبة وثائقها المتعلقة بالنظام نعم ☐ لا ☐

قامت المؤسسة بضبط العمليات والأنشطة المرتبطة بنظام الإدارة البيئية

نعم ☐ لا ☐

تضع المؤسسة إجراءات مناسبة لمواجهة الحوادث المحتملة والمواقف الطارئة

نعم ☐ لا ☐

تقوم المؤسسة بإجراءات واضحة لمراقبة وقياس أداء نظام الإدارة البيئية

نعم ☐ لا ☐

تحتفظ المؤسسة بسجلات لمتابعة الأنشطة والعمليات الخاصة بنظام الإدارة البيئية

نعم ☐ لا ☐

تمتلك المؤسسة برنامج للقيام بالتدقيق الدوري للنظام

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: التنمية المستدامة

تساهم المؤسسة في الناتج الوطني الخام نعم ☐ لا ☐

تحقق المؤسسة قيمة اقتصادية مضافة نعم ☐ لا ☐

تسعى المؤسسة إلى تحسين نتائجها المالية نعم ☐ لا ☐

تحاول المؤسسة تخفيض حجم الفضلات والمهملات نعم ☐ لا ☐

تعمل المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد الأولية نعم ☐ لا ☐

تسعى المؤسسة إلى تخفيض استهلاك الطاقة نعم ☐ لا ☐

تعتمد المؤسسة على تكنولوجيا صديقة للبيئة نعم ☐ لا ☐

تعمل المؤسسة على تخفيض استهلاك المياه والكهرباء نعم ☐ لا ☐

تنجز المؤسسة أعماليا بأسلوب يتوافق مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي

نعم ☐ لا ☐

تعمل المؤسسة على تلبية احتياجات المجتمع في الوقت وبدون انقطاع

نعم ☐ لا ☐

تخصص المؤسسة ميزانية موجهة للأعمال الخيرية نعم ☐ لا ☐

تعمل المؤسسة عمى تحسين الأجور والامتيازات الاجتماعية الممنوحة للعمال

نعم ☐ لا ☐

تهتم المؤسسة بالتكوين والتدريب المستمر للعمال نعم ☐ لا ☐

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	29	72,5	72,5	72,5
	أنثى	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	8	20,0	20,0	20,0
	فأكثر سنة 30	32	80,0	80,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المستوى

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	فأقل ثانوي	9	22,5	22,5	22,5
	جامعي	28	70,0	70,0	92,5
	عليا دراسات	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إطار	7	17,5	17,5	17,5
	حكم عون	5	12,5	12,5	30,0
	تنفيذي عون	28	70,0	70,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الأقدمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 05 من أقل	4	10,0	10,0	10,0
	فأكثر سنوت 05	36	90,0	90,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

س1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	21	52,5	52,5	52,5
	لا	19	47,5	47,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

س2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	28	70,0	70,0	70,0
	لا	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

س3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	27	67,5	67,5	67,5
	لا	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

س4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	25	62,5	62,5	62,5
	لا	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

5س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	29	72,5	72,5	72,5
	لا	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

6س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	32	80,0	80,0	80,0
	لا	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

7س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	29	72,5	72,5	72,5
	لا	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

8س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	31	77,5	77,5	77,5
	لا	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

9س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	29	72,5	72,5	72,5

	لا	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

10س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	25	62,5	62,5	62,5
	لا	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

11س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	32	80,0	80,0	80,0
	لا	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

12س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	31	77,5	77,5	77,5
	لا	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

13س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	28	70,0	70,0	70,0
	لا	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

14س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	29	72,5	72,5	72,5
	لا	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

15س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	34	85,0	85,0	85,0
	لا	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

16س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	27	67,5	67,5	67,5
	لا	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

17س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	29	72,5	72,5	72,5
	لا	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

18س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	30	75,0	75,0	75,0
	لا	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

س19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	27	67,5	67,5	67,5
	لا	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

س20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	21	52,5	52,5	52,5
	لا	19	47,5	47,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

س21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	33	82,5	82,5	82,5
	لا	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

س22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	29	72,5	72,5	72,5
	لا	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

س23

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	27	67,5	67,5	67,5
	لا	13	32,5	32,5	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

24س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	28	70,0	70,0	70,0
	لا	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

25س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	33	82,5	82,5	82,5
	لا	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

26س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	25	62,5	62,5	62,5
	لا	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

27س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	28	70,0	70,0	70,0
	لا	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

28س

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

	نعم	31	77,5	77,5	77,5
Valide	لا	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	